الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/69
11 November 2022

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الحادي والتسعون
مونتريال، من 5 إلى 9 ديسمبر/ كانون الأول 2022
البند 14 من جدول الأعمال المؤقت[1]

استعراض عام لنظم الرصد والإبلاغ والتحقق والترخيص والحصص قيد النفاذ والتي وضعت بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 2/89)

مذكرة من الأمانة

مقدمة

1. نظرت اللجنة التنفيذية في اجتماعها التاسع والثمانين في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/3 المستندة إلى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/66 والتي حذفت منها الأمانة مقترحات بشأن الإبلاغ عن عمليات المصادرة المرتبط بالإتجار غير المشروع، ومناطق التجارة الحرة، وتحديد البلدان التي جرى تصدير البوليولات المسبقة الخلط إليها.

2. وخلال المناقشات، لوحظ أنه سيكون من المهم أن تنظر اللجنة التنفيذية في الاستدامة الطويلة الأجل للأنشطة التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف، على النحو الذي أبرزه التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.[2] ولاحظت بعض البلدان أن الوثيقة تغطي مجموعة من القضايا المعقدة، بعضها خارج نطاق ولاية اللجنة التنفيذية، ومن الأفضل أن يتناولها اجتماع الأطراف. وتمثَّل دور اللجنة التنفيذية في ضمان امتثال البلدان العاملة بالمادة 5 للاتفاقات الخاصة بمشروعات بعينها، وينبغي ألا تفرض أي تغييرات تتعلق بالمسائل المتضمنة في الملخص المعروض في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/3 أعباء إضافية على تلك البلدان. وينبغي ألا تُختص بذلك البلدان العاملة بالمادة 5، إذ إن المسائل المتضمنة في الملخص ينبغي أن تسري على جميع الأطراف في بروتوكول مونتريال. وقالت بلدان أخرى إنه على الرغم من أن العديد

[1] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/91/1.
[2] الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/86/2/Add.1.

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

من القضايا التي أُثيرت كانت مشتركة بين جميع الأطراف، مثل مشكلة الاتجار غير المشروع، التي سيناقشها أيضاً الفريق العامل المفتوح العضوية، فإن القضايا الخاصة التي أُثيرت تقع في نطاق ولاية اللجنة التنفيذية، لأنها تتعلق بتمويل المشروعات وهي مهمة لتعزيز أنشطة الصندوق المتعدد الأطراف.

3. وعقب إجراء مناقشة في فريق اتصال، قررت اللجنة التنفيذية إرجاء مواصلة النظر في الاستعراض العام لنظم الرصد والإبلاغ والتحقق والترخيص والحصص الذي وضع بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف، على النحو الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/3، إلى الاجتماع الحادي والتسعين، مع مراعاة أي نتائج للاجتماع الرابع والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية واجتماع الأطراف الرابع والثلاثين (المقرر 2/89).

مناقشات الاجتماع الرابع والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية

4. نظرت الأطراف في مذكرتين أعدتهما أمانة الأوزون، إحداهما تحتوي على معلومات أساسية عن القضية (الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/44/2) والأخرى تعيد عرض المرفقات ذات الصلة من مرفقات تقرير الاجتماع الثالث والستين للجنة التنفيذ، والتي تتناول الطرق الممكنة للتعامل مع الإنتاج غير المشروع للمواد الخاضعة للرقابة والاتجار غير المشروع بها في إطار بروتوكول مونتريال، وتحدد الثغرات المحتملة في إجراء عدم الامتثال، والتحديات، والأدوات، وأفكار ومقترحات للتحسين (الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/44/3). وبعد مناقشة، وافق الفريق العامل على إنشاء فريق غير رسمي لمناقشة الأهداف المتعلقة بالعمليات المؤسسية لتعزيز التنفيذ والإنفاذ الفعالين لبروتوكول مونتريال، وذلك باستخدام الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/44/3 بوصفها أساساً للمناقشة.

5. وخلال المناقشات غير الرسمية، لوحظ أن مؤسسات بروتوكول مونتريال، بما فيها لجنة التنفيذ، تعمل بالفعل على نحو جيد؛ وأن هذا البند من جدول الأعمال يتيح فرصة لتحسين تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، بما في ذلك فرص تحسين الإبلاغ؛ وأن الإجراءات الجديدة ينبغي أن تنطبق على جميع الأطراف وينبغي أن تكون أي تدابير جديدة متناسبة مع الفائدة المتوقعة منها؛ وأنه ينبغي النظر في التكلفة والعبء المترتبين على أي تدابير جديدة؛ وأن الأطراف ينبغي لها النظر في الاختلافات بين الالتزامات القانونية التي تترتب على الطرف في بروتوكول مونتريال والامتثال للقانون المحلي. وقد حدد الفريق غير الرسمي مجموعة من القضايا التي يمكن أن تستفيد من مزيد من النظر، ومنها الافتقار إلى تعريف للإنتاج والاستهلاك غير المشروعين، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات بشأن المسائل المتعلقة بالتنفيذ والإنفاذ، ومسائل أخرى. وكان الفريق قد أعد قائمة ليست جامعة مانعة بأفكار ذات صلة بمجالات التحسين، غير مرتبة حسب الأولوية أو على نحو يشير إلى اتفاق بشأن تحديد القضايا التي تتطلب المزيد من الإجراءات، وذلك لتكون بمثابة أساس لإجراء مزيد من المناقشة. كما كان الفريق قد اتفق على أنه ينبغي إعطاء الأطراف الفرصة لتقديم مدخلات في الفترة الفاصلة بين الدورات قبل مواصلة المناقشة في اجتماع الأطراف الرابع والثلاثين.

6. ووافق الفريق العامل على إحالة قائمة[3] الأفكار المخصصة لمجالات التحسين المتعلقة بالعمليات المؤسسية لتعزيز التنفيذ والإنفاذ الفعالين لبروتوكول مونتريال إلى اجتماع الأطراف الرابع والثلاثين لمواصلة النظر فيها.

[3] على النحو المبين في القسم باء من المرفق الثاني بالوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/44/4.

7. كما نظر الأطراف أيضاً في الاجتماع الرابع والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، في مسألة تحديد الثغرات في التغطية العالمية للرصد الجوي للمواد الخاضعة للرقابة والخيارات المتاحة لتعزيز هذا الرصد. وجرى تذكير الأطراف بأن الاتحاد الأوروبي قد أبلغ اجتماع الأطراف الثالث والثلاثين بأنه سيمول مشروعاً تجريبياً لتحديد المواقع المناسبة للرصد الإضافي. وخلال المناقشات، أشار عدد من الممثلين الآخرين إلى محدودية نطاق المشروع المتعمدة ورغبة مناطق أخرى في المشاركة، وشددوا على أنه إضافة إلى اتباع نهج علمي- في اختيار مواقع الرصد الإضافي، من الضروري مراعاة استعداد الأطراف لأن تكون جزءاً من الشبكة؛ واستقلالها من حيث صنع القرار؛ وأطرها الوطنية وتشريعاتها وقدراتها، بما في ذلك من حيث بناء الموقع وتشغيله وصيانته والمعرفة بمعايير معايرة البيانات؛ وعبء العمل في الوفاء بالتزامات الامتثال لبروتوكول مونتريال. كما كان من اللازم تناول التحديات التقنية والتمويلية.

8. وأكد أحد الممثلين عزم الطرف الذي يمثله على تكملة المشروع التجريبي بمبادرة تبحث في مصادر انبعاثات المواد ذات الصلة ببروتوكول مونتريال، لا سيما من العمليات الصناعية، ومواقعها والتوزيع الإقليمي ذي الصلة وتساعد على تحديدها. ونظراً لضيق الوقت المتاح للفريق الذي مُنح ولاية النظر في مشروع المقرر المقدم من الاتحاد الأوروبي، وافق الفريق العامل على إحالة مشروع المقرر[4] إلى اجتماع الأطراف الرابع والثلاثين لمواصلة النظر فيه.

المناقشات في اجتماع الأطراف الرابع والثلاثين

9. في اجتماع الأطراف الرابع والثلاثين، نظرت الأطراف في وثيقتين من قاعة الاجتماع في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالعمليات المؤسسية لتعزيز التنفيذ والإنفاذ الفعالين لبروتوكول مونتريال. واقترحت الوثيقة الأولى سلسلة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأطراف على المدى القصير (وهي: إدخال تقسيمات فرعية منفصلة للمواد الهيدروفلوروكربونية والخلائط في النظام الوطني للتصنيف الجمركي؛ والتشجيع على تبادل المعلومات وتكثيف الجهود المشتركة لتحسين وسائل اكتشاف الإتجار غير المشروع ومنعه؛ والتشجيع على إبلاغ الأمانة بحالات الإتجار غير المشروع المثبتة تماماً)، ومواصلة مناقشة هذه المسألة في عام 2023، مع تقديم أمانة الأوزون معلومات إضافية وتنظيمها حلقة عمل بشأن مواصلة تعزيز التنفيذ والإنفاذ الفعالين لبروتوكول مونتريال، تُعقد بالتعاقب مع الاجتماع الخامس والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية. وطلبت الوثيقة الثانية من فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي إعداد تقرير لاجتماع الأطراف الخامس والثلاثين يقدم معلومات إضافية تتعلق بالهيدروفلوروكربون-23. وبعد مناقشات في فريق اتصال، وافقت الأطراف على المقرر 7/34 (تعزيز العمليات المؤسسية فيما يتعلق بالمعلومات بشأن انبعاثات المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23؛) والمقرر 8/34 (تعزيز مؤسسات بروتوكول مونتريال، بما في ذلك لمكافحة الاتجار غير المشروع).

10. وإضافة إلى ذلك نظرت الأطراف في ما يلي: تحديث من الأمانة لتقريرها المرحلي استجابة لطلب الأطراف في المقرر 4/33 بشأن تعزيز الرصد الجوي العالمي والإقليمي للمواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال؛[5] ومشروع المقرر بشأن تحديد مصادر الانبعاثات الناشئة عن العمليات الصناعية الذي قدمه الاتحاد الأوروبي في الاجتماع الرابع والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية؛ ووثيقة من قاعة الاجتماع تهدف إلى المساعدة في سد الفجوات المعرفية الحالية بشأن انبعاثات رابع كلوريد الكربون. وبعد مناقشات جرت في فريق اتصال، وافقت الأطراف على المقرر 5/34 (تحديد الثغرات في التغطية العالمية

[4] على النحو المبين في القسم ألف من المرفق الثاني بالوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/44/4.

[5] الوثيقة UNEP/OzL.Pro.34/2/Add.1.

للرصد الجوي للمواد الخاضعة للرقابة والخيارات المتاحة لتعزيز هذا الرصد) والمقرر 6/34 (الانبعاثات المستمرة من رابع كلوريد الكربون).

تقديم الوثيقة إلى الاجتماع الحادي والتسعين

11. لتيسير المناقشات في الاجتماع الحادي والتسعين عملاً بالمقرر 2/89، أرفقت الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/3 بهذه المذكرة التي أعدتها الأمانة.

التوصية

12. قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تطلب إلى الأمانة إعداد تحديث للوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/3 بشأن الاستعراض العام لنظم الرصد والإبلاغ والتحقق والترخيص والحصص، من أجل النظر فيها في الاجتماع الثالث والتسعين، تكون على نحو يتضمن مراعاة المناقشات التي جرت في الاجتماعين التاسع والثمانين والحادي والتسعين للجنة التنفيذية، ونتائج الاجتماع الرابع والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال، وحسب الاقتضاء، المناقشات في حلقة العمل التي ستنظم عملاً بالمقرر 8/34.

الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/3
11 February 2022

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع التاسع والثمانون
مونتريال، من 7 إلى 11 مارس/ آذار 2022
أرجئ الى16، 18- 20 مايو/ آيار 2022 (الجزء الأول)
و16-18 يونيه/ حزيران 2022 (الجزء الثاني)[1]

نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 85/84)

خلفية

1- نظرت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني والثمانين تحت البند 12 من جدول الأعمال بشأن "المسائل المتعلقة بالصندوق المتعدد الأطراف الناجمة عن الاجتماع الأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية والاجتماع الثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال،" في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70 التي تحتوي على مذكرة من الأمانة بشأن المسائل المتعلقة بما يلي: كفاءة استخدام الطاقة، والمبادئ التوجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية والزيادة في انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 العالمية.

2- وعقب العرض، أعربت العضوة الأولى التي أخذت الكلمة عن وجهة نظر مفادها أن مسألة انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 غير المبررة كانت واحدة من أخطر التحديات التي يواجهها بروتوكول مونتريال على الإطلاق. ومن شأن الاستجابة الناجحة لهذا التحدي أن تكفل صحة البروتوكول وسمعته في المستقبل. ولذلك كان من الأهمية بمكان تحديد فرص التحسين، بل ومواطن الضعف التي قد توجد في إطار سياسات وإجراءات الصندوق المتعدد الأطراف أيضا، من أجل تعزيز بروتوكول مونتريال وجميع مؤسساته. وجادلت لصالح تجاوز مجرد دراسة أطر السياسات أو نظم الرصد والتحقق. وينبغي أن يكون الهدف هو الحصول على تقارير متسقة من تلك الأطر والنظم لتمكين التقييم الجاري لأداء الصندوق المتعدد الأطراف وتحديد الفرص ومواطن الضعف في الوقت الحقيقي.

[1] نتيجة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) سوف يعقد الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين عبر الانترنت في حين سيعقد الجزء الثاني بصورة مباشرة

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

3- وأشارت العضوة أيضا إلى أن الصندوق المتعدد الأطراف لعب دوراً في ضمان الامتثال، مع بروتوكول مونتريال ومع الاتفاقات المبرمة بين البلدان واللجنة التنفيذية. ولذا، ينبغي تقديم معلومات إلى الأطراف عن الأحكام المحددة في الاتفاقات الرامية إلى ضمان الامتثال، مثل: إعادة الأموال إلى الصندوق المتعدد الأطراف؛ وعقوبات لعدم الامتثال؛ وإجراءات الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بالتغييرات الرئيسية في الأنشطة بموجب الاتفاق؛ وتخفيضات مستدامة في جميع الاتفاقات المتعددة السنوات؛ والملكية القطرية للامتثال الطويل الأجل لبروتوكول مونتريال. وينبغي أن تقدم الأمانة المزيد من المعلومات عن الأحكام الواردة في الاتفاقات التي اشترطت الإبلاغ والتي كانت تتعلق بالتعزيز المؤسسي وتهدف إلى ضمان الامتثال المستدام طويل الأجل لبروتوكول مونتريال بعد إتمام المشروع. وفيما يتعلق بمسألة نظم الترخيص، كان من الضروري تجاوز المعلومات المتعلقة بوجودها للنظر في إمكانية إنفاذها. وذكر أحد الأعضاء عددا من المسائل المتعلقة بالمواد الخاضعة للرقابة التي استحقت المزيد من التحليل، بما في ذلك الإنتاج والمخزونات والحركة خلال مناطق التجارة الحرة، والاستيراد والتصدير. وبالإضافة إلى ذلك، لزم الرصد القوي والتحقق والإبلاغ لضمان توفر الدروس المستفادة من القضايا السابقة والحالية تشير الى إجراءات المستقبل.

4- وقالت عضوة أخرى، إن خطورة المسألة تطلبت من جميع مؤسسات وأطراف بروتوكول مونتريال العمل سويا لمعالجة المسألة وتقديم مدخلات. وكانت المعلومات لازمة ليس فقط عن الإطار والنظم الموجودة، بل أيضا عن كيفية عمل هذه النظم في الإبلاغ عن المعلومات اللازمة. وقالت العضوة أيضا إنه سيكون مفيدا أن يطلب من الأمانة النظر في كيفية تعزيز هذه الأنظمة وما هي الأدوات اللازمة لتحديثها، بما في ذلك أنشطة الرصد بعد إغلاق المشروعات. ويمكن أيضا إجراء استعراض لعمليات التحقق لتحديد ما إذا كانت قد التزمت بالاختصاصات التي تعمل بموجبها وما الذي يمكن عمله لتحسينها. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون مفيدا إجراء تقييم لآليات رصد إعادة التوجيه من الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة إلى الاستخدامات الخاضعة للرقابة في مرافق الإنتاج وإزالة الإنتاج بعد إتمام المشروع. وفيما يتعلق بمسألة التجارة غير المشروعة، يمكن تنفيذ العمل بالتعاون مع أمانة الأوزون لإيجاد طرائق محسنة للإبلاغ عن التجارة غير المشروعة بطريقة غير قضائية، وبالتالي اكتساب فهم أفضل لهذه التجارة.

5- وقال عضو آخر أنه كان من الضروري إجراء تقييم دقيق وحاسم للإجراءات الموجودة من أجل إنشاء نظام فعال ومستدام لاستعراض الأنشطة. وينبغي تحديد أوجه القصور في النظام الحالي وتصحيحها قبل إضافتها إلى قائمة الأنشطة التي ستنفذ.

6- وعقب المناقشة،[2] اقترح الرئيس بدء تكليف فريق من أعضاء اللجنة المهتمين بتقديم توصيات معينة إلى الأمانة بشأن الخطوات المستقبلية. وعقب تقرير فريق الاتصال، قررت اللجنة التنفيذية ما يلي ضمن جملة أمور:

(أ) أن تطلب من الأمانة تزويد أمانة الأوزون بمعلومات حسب الطلب وبطريقة آنية، لتمكينها من تزويد الأطراف بنظرة عامة إلى الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، تعرض الإجراءات بموجب البروتوكول والصندوق المتعدد الأطراف مع إشارة إلى المواد الخاضعة للرقابة التي استعرضتها الأطراف وكفلت امتثالها المستمر لالتزامات البروتوكول ولشروط الاتفاقات بموجب الصندوق، بما في ذلك فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ والتحقق، بما يتماشى مع الفقرة 6 من المقرر 3/XXX، استنادا إلى المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70؛ و؛

(ب) أن تطلب إلى الأمانة إعداد وثيقة لنظر اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثالث والثمانين تشمل نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص، بما في ذلك شروط وممارسات النظم للإبلاغ إلى اللجنة التنفيذية التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 86/82 (ب) و (ج)).

[2] الفقرات 323 إلى 331 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/72.

7- وتمشيا مع المقرر 86/82(ب)، قدمت أمانة الصندوق إلى أمانة الأوزون في 28 فبراير/شباط 2019 وثيقة[3] تحتوي على مذكرة من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف استنادا إلى المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70.

8- وقدمت المذكرة من الأمانة معلومات عن الإجراءات بموجب الصندوق بالإشارة إلى المواد الخاضعة للرقابة التي بمقتضاها تستعرض اللجنة وتضمن الامتثال المستمر لشروط الاتفاقات بموجب الصندوق، بما في ذلك فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ والتحقق.[4]

المناقشات التي دارت في الاجتماع الثالث والثمانين

9- خلال المناقشات في الاجتماع الثالث والثمانين،[5] تم ملاحظة جملة أمور من بينها أن، بعض المقترحات لتحسين النظام الحالي، مثل المتعلقة بالاتجار غير المشروع ومناطق التجارة الحرة، من الأفضل أن يتناولها اجتماع الأطراف أو، في حالة الرصد الجوى، من قبل مؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا. وتم التأكيد على وجوب احترام أدوار المؤسسات المختلفة.

10- وأعرب بعض الأعضاء عن دعم ضمان استمرار وحدات إدارة المشروعات، بينما تساءل آخرون عن كيفية تمويل ذلك وما إذا كان الرصد مسؤولية الوحدات الوطنية للأوزون. وكان رصد المصانع التى إنتهت من التحول مكلفا ولا يمكن أن يشمل تمويل الدعم، وهناك حاجة إلى ضمان أن الوحدات الوطنية للأوزون قادرة أيضا على الاضطلاع بالعمل الذي قامت به وحدات إدارة المشروعات. وبالنسبة لبلدان المادة 5، يعنى مزيدا من الجهود مزيدا من التكاليف.

11- وفيما يتعلق بالتوسع في عمليات التحقق لتشمل المواد الخاضعة للرقابة المزالة في السابق، ينبغى ألا يطلب من البلدان رصد المشروعات باستمرار بعد إنتهائها. ومع ذلك، يمكن للأمانة الاضطلاع بتحليل للجدوى والتكاليف الإضافية للقيام بذلك وتقديم التحليل إلى اللجنة. وقد يشكل ذلك مشكلة أيضا بالنسبة للطلب من البلدان أن تدفع عقوبة لأي اختلاف عن الاتفاق بمجرد أن يتم إنجاز المشروع نظرا، لأن في ذلك الوقت لن يتبقى تمويل للمشروع.

12- وتساءل ممثل الكويت عن السبب في أن الآليات الجديدة والمبتكرة التي لم تستخدم بعد في إطار الصندوق المتعدد الأطراف قد أدرجت في الوثيقة التي أعدتها الأمانة. وقال إن كل شخص كان يدرك مسألة الإطلاق غير المتوقع للكلوروفلوروكربون-11، إلاّ أنه لم تتوافر أدلة على أن هذه الانبعاثات لم تأت إلا من بلدان المادة 5 فقط. فقد ظل نصف الانبعاثات دون تفسير وأراد إيضاحا عن المكان الذي انطلقت منه الانبعاثات الأخرى قبل أن تتخذ اللجنة التنفيذية إجراءا لا يؤثر أو يضر إلاّ ببلدان المادة 5. ويتعين أن لا يطلب من بلدان المادة 5 دعم هذه الأعباء بذاتهم وإذا كانت قد دعيت إلى معالجة المشكلة، فينبغي أن تدعي البلدان غير العاملة بالمادة 5 إلى أن تفعل ذلك أيضا. فإذا توافرت آلية لمعالجة الاتجار غير المشروع، فينبغي أن يشارك الجميع ومن ثم ينبغي معالجة المسألة بواسطة اجتماع الأطراف وليس اللجنة التنفيذية.

13- وأيد العديد من الأعضاء وجهات النظر التي أعرب عنها ممثل الكويت، وأشاروا إلى أن من المهم عدم اتخاذ إجراء متعجل. وفيما يتعلق بالمشروعات المستكملة، أشير إلى أنه بمجرد أن ينتهي المشروع، يصبح الرصد مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية. وبغية معالجة تحدى الاطلاق غير المتوقع للمواد المستنفدة للأوزون، يتعين فهم أسباب هذا الإطلاق بصورة أفضل. وفي حين أن المسائل التي أثيرت تؤثر في كل من بلدان المادة 5 والبلدان التي لا تعمل بالمادة 5، من الأفضل التركيز على تلك الأنشطة التي كانت من مسؤوليات اللجنة التنفيذية.

[3] نظرة عامة على الإجراءات في إطار الصندوق المتعدد الأطراف والتي تستعرض وتضمن الأطراف بموجبها الامتثال المستمر لشروط الاتفاقات المبرمة في إطار الصندوق، متاحة على https://ozone.unep.org/system/files/documents/OEWG-41-backgroundnote-MLFS-verification-monitoring.docx.

[4] لأغراض هذه الوثيقة، فإن الغرض "التحقق" هي التحقق المستقل من الامتثال للأهداف المبينة في الاتفاقات المتعددة السنوات.

[5] الفقرات 216 إلى 224 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/48.

14- وقال كبير الموظفين إن الوثيقة كانت نتاج استعراض لعدة آلاف من الوثائق خلال الدورة التي أثير خلالها عدد من المسائل التي استرعى فيها اهتمام اللجنة التنفيذية. وسلط كبير الموظفين الضوء على أن بلدان المادة 5 كانت تبذل أقصى جهودها لتحقيق الامتثال للشروط في اتفاقاتها مع اللجنة التنفيذية، وأن النظم الموجودة لتمكينها على القيام بذلك كانت متينة.

15- وعقب مناقشة استمرت في فريق اتصال، فإن اللجنة التنفيذية: (أ) أحاطت علما بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38؛ (ب) طلبت إلى الأمانة أن تحيل الوثيقة إلى أمانة الأوزون حتى يمكن إرفاقها بالوثيقة المتعلقة بالنظرة العامة عن الإجراءات بموجب الصندوق المتعدد الأطراف التي بموجبها ستستعرض الأطراف وتكفل الامتثال المستمر لشروط الاتفاقات بموجب الصندوق (مذكرة من أمانة الصندوق المتعدد الأطراف)، وإتاحتها للأطراف في الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية بما يتماشى مع المقرر 86/82(ب)؛ و(د) أن تؤجل مواصلة النظر في الوثيقة إلى الاجتماع الرابع والثمانين، مع الأخذ في الحسبان أية مقررات قد تتخذها الأطراف في اجتماعها الحادي والثلاثين[6] بشأن المسائل المثارة فيها (المقرر 60/83).

المناقشات التي دارت في الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للأطراف

16- تمشيا مع المقرر 86/82(ب)، قدمت أمانة الصندوق إلى أمانة الأوزون في 28 فبراير/شباط 2019 وثيقة تحتوي على مذكرة من أمانة الصندوق استنادا إلى المعلومات الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/70؛[7] وتمشيا مع المقرر 60/83(ب)، قدمت أمانة الصندوق إلى أمانة الأوزون الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38،[8] نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف التي نُظِر فيها في إطار البند 3 من جدول أعمال الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية "الانبعاثات غير المتوقعة من ثالث كلوريد فلوريد الميثان (الكلوروفلوروكربون-11) (المقرر 3/XXX)".

17- وفي الاجتماع الحادي والأربعين للفريق العامل المفتوح العضوية، عرض الرئيس المشارك البند، وذكر ضمن ما ذكر أن النظرة العامة التي طُلبت من أمانة الأوزون، بالتشاور مع أمانة الصندوق، كانت واردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/41/3، وستُعد نسخة محدثة منها للاجتماع الحادي والثلاثين للأطراف. وعلاوة على ذلك، أشار الرئيس المشارك إلى أن الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38 التي طلبت اللجنة التنفيذية إلى أمانة الصندوق إحالتها إلى أمانة الأوزون نُشرت بوصفها وثيقة معلومات أساسية للاجتماع. وبعد إجراء مناقشة،[9] وافق الفريق العامل المفتوح العضوية على إنشاء فريق اتصال، للنظر في مزيد من المسائل التقنية والعلمية المتعلقة بالانبعاثات غير المتوقعة من الكلوروفلوروكربون-11 بهدف تحديد المعلومات التي يتعين تعزيزها، والمسائل والعمليات المؤسسية الواردة بموجب اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال، بما في ذلك الرصد والإبلاغ والتحقق والامتثال والترخيص والاتجار غير المشروع.

[6] روما، إيطاليا، 4 – 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

[7] نظرة عامة على الإجراءات في إطار الصندوق المتعدد الأطراف والتي تستعرض وتضمن الأطراف بموجبها الامتثال المستمر لشروط الاتفاقات المبرمة في إطار الصندوق. وقدمت معلومات عن الإجراءات والسياسات والإجراءات المحددة مع التركيز على: الإطار التنظيمي الذي وضعته البلدان العاملة بالمادة 5 بموجب الصندوق؛ وأهمية مشروعات التعزيز المؤسسي؛ والإبلاغ الإلزامي عن استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة واتساق البيانات المبلغ عنها بموجب تقارير البرامج القطرية والمادة 7 من البروتوكول؛ وأنشطة الرصد والتقييم؛ والشروط الواردة في الاتفاقات المتعددة السنوات التي يتعين الوفاء بها قبل الإفراج عن شرائح التمويل؛ ورصد الأنشطة المتفق عليها المنفذة بموجب الاتفاقات؛ وأدوار ومسؤوليات المؤسسات الوطنية؛ وأدوار ومسؤوليات الوكالات الثنائية والتنفيذية؛ والآثار المترتبة على عدم الامتثال للاتفاقات؛ ودور برنامج المساعدة على الامتثال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقديم المساعدة في مجال الامتثال إلى البلدان العاملة بالمادة 5، والأدوات والمنتجات والخدمات التي وضعتها لموظفي الجمارك والإنفاذ (متاحة على http://conf.montreal-protocol.org/meeting/oewg/oewg-41/presession/Backgrounddocumentsothers/OEWG-41-CFC11-NotebyFundSecretariat.pdf).

[8] أُدرجت العناصر الرئيسية للمعلومات التي قدمتها أمانة الصندوق في القسم الثالث من الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/41/3. وأُتيحت الوثيقة الكاملة على بوابة مؤتمرات أمانة الأوزون كوثيقة معلومات أساسية.

[9] يرد موجز لهذه المناقشات في الفقرات 29 إلى 44 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro.WG.1/41/5.

18- وبعد ذلك، قدم الرئيسان المشاركان لفريق الاتصال، تقريرا شفويا ووافقا على إرجاء مواصلة مناقشة المسألة إلى الاجتماع الحادي والثلاثين للأطراف.

المناقشات التي دارت في الاجتماع الحادي والثلاثين للأطراف

19- واصلت الأطراف في اجتماعها الحادي والثلاثين مناقشة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38، التي كانت متاحة بوصفها وثيقة معلومات أساسية في إطار البند 6 من جدول الأعمال للجزء التحضيري المتعلق "بالانبعاثات غير المتوقعة من ثالث كلوريد فلوريد الميثان (الكلوروفلوروكربون-11)". وبعد إجراء مناقشة، اعتمدت الأطراف المقرر 3/XXX بشأن الانبعاثات غير المتوقعة من الكلوروفلوروكربون-11 والعمليات المؤسسية التي يتعين تحسينها لتعزيز التنفيذ الفعال لبروتوكول مونتريال وإنفاذه،[10] حيث "أحاطت الأطراف فيها علما بالوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38 بشأن النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص والتي أحالتها اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف إلى الأطراف لتنظر فيها." غير أن الأطراف لم تقدم إرشادات بشأن اختيار ملاحظات الأمانة، إن وجدت، التي ستتناولها اللجنة التنفيذية على نحو ملائم.

المناقشات التي دارت في الاجتماع الرابع والثمانين

20- نظرت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها الرابع والثمانين، في إطار البند 11 من جدول الأعمال، "نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 60/83(ج))،" في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/64. وخلال المناقشات، أشار الأعضاء إلى أنه لوحظ في الاجتماع الثالث والثمانين أنه من الأفضل أن يتناول اجتماع الأطراف بعض التوصيات الواردة في الوثيقة ذات الصلة، ولكن يمكن أن تتناول اللجنة التنفيذية بعض التوصيات الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالصندوق. ونظرا لعدم وجود إرشادات من الاجتماع الحادي والثلاثين للأطراف، اقتُرح أن تقرر اللجنة التوصيات التي تقع ضمن نطاق اختصاصها وأن تنظر في كيفية التصرف بشأنها. ووافق الأعضاء على مواصلة مناقشة المسائل في فريق غير رسمي إذا سمح الوقت.

21- وبسبب ضيق الوقت، قررت اللجنة التنفيذية في وقت لاحق إرجاء النظر في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/64 إلى اجتماعها الخامس والثمانين (المقرر 85/84).

أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

22- قررت اللجنة التنفيذية مواصلة المناقشات حول هذه المسألة في اجتماعها الخامس والثمانين، بناء على الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/64، نظرة عامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي تم إعدادها بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف، المقدمة إلى الاجتماع الرابع والثمانين. غير أنه في ضوء جائحة كوفيد-19، وافقت اللجنة التنفيذية على تأجيل اجتماعها الخامس والثمانين، الذي كان من المقرر أصلا في الفترة من 25 إلى 29 مايو/ أيار 2020، وعقده بالتعاقب مع الاجتماع السادس والثمانين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. ومن أجل ضمان استمرارية الأنشطة المتعلقة بالامتثال في بلدان المادة 5، ولتقليل عبء العمل عند انعقاد الاجتماع، قررت اللجنة التنفيذية تنفيذ عملية الموافقة فيما بين الدورات على المشروعات والأنشطة التي كان من المقرر تقديمها إلى الاجتماع الخامس والثمانين؛[11] وسيتم إدراج بنود جدول الأعمال التي لم يتم النظر فيها فيما بين

[10] UNEP/OzL.Pro.31/9/Add.1.

[11] بدأت عملية الموافقة بين الدورات في 4 مايو/أيار 2020 واختتمت في 8 يونيو/حزيران 2020؛ ومن خلال هذه العملية، نظرت اللجنة في 42 وثيقة من وثائق الاجتماعات، وهي تقارير عن المشروعات التي لديها متطلبات إبلاغ محددة، ونظرة عامة على القضايا التي تم تبينها أثناء استعراض المشروعات؛ ومقترحات المشروعات المقدمة في إطار التعاون الثنائي وفي إطار برامج عمل عام 2020 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومقترحات المشروعات في 35 بلدا من البلدان العاملة بالمادة 5 و12 بلدا من بلدان جزر المحيط الهادئ (التقرير عن العملية وارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/85/IAP/3).

الدورات المدرجة في جدول أعمال الاجتماع السادس والثمانين. ونظرا لتطور الوباء، قررت اللجنة التنفيذية إنشاء برامج فيما بين الاجتماعات لمعالجة أكثر من 60 وثيقة قدمت للاجتماع السادس والثمانين ثم أرجأت الاجتماعين الى إلى مارس/آذار 2021، وبعد ذلك، أرجئت مناقشات المسألة مرة أخرى الى الاجتماعات السابع والثمانين والثامن والثمانين والتاسع والثمانين وفقا للإجراءات المتفق عليها لإدارة تلك الاجتماعات في ضوء وباء كوفيد-19. وقد أدى ذلك الى فترة 30 شهرا فيما بين الاجتماعين الرابع والثمانين والتاسع والثمانين في ضوء تطورات وباء كوفيد-19.

المناقشات في الاجتماع الثاني والثلاثين للأطراف

23- نظرت الأطراف في تحديث للتقرير الموجز عن الانبعاثات المتزايدة للكلوروفلوروكربون-11 التي أعدها فريق التقييم العلمي،[12] وعن تقرير فريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي المتعلق بالانبعاثات غير المتوقعة للكلوروفلوروكربون-11، اللذان تم إعدادهما استجابة للمقرر XXX/3. ولم تتخذ الأطراف أية مقررات ذات صلة.

المناقشات مع الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا والاجتماع الثالث والثلاثين للأطراف في بروتوكول مونتريال.

24- ونظرت الأطراف في تحديث آخر للتقرير الموجز عن زيادة انبعاثات الكلوروفلوروكربون-11 أعده فريق التقييم العلمي عن تقرير التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي بشأن الانبعاثات غير المتوقعة من الكلوروفلوروكربون-11 وعن تحديد الثغرات في التغطية العالمية لرصد المواد المنخفضة للرقابة في الغلاف الجوي وعن خيارات تعزيز عمليات الرصيد هذه.[13] ووافق على المقررات ذات الصلة بما في ذلك المقرر 1/12 والمقرر 4/33. ولم يقدم الفريق أو توجيهات إن وجدت عن ملاحظات الأمانة الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38 سوف تعالج بصورة مناسبة بواسطة اللجنة التنفيذية.

التقديم للاجتماع الثامن والثمانين

25- تمشيا مع المقرر 85/84، أعدت الأمانة الوثيقة الحالية UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/68، وقدمتها إلى الاجتماع الثامن والثمانين.

26- وتتألف الوثيقة من الأجزاء التالية:

(أ) المعلومات الجديدة: يحدد هذا الجزء القضايا المتعلقة باستخدام المواد الخاضعة للرقابة الواردة في البوليولات سابقة الخلط المستوردة، التي لم يتم تحديدها في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38، واقترحت نهجا متسقا للتحقق من مثل هذا الاستخدام، وإدراج الأحكام المتعلقة بذلك الاستخدام في مشاريع الاتفاقات المستقبلية بين بلدان المادة 5 التي تتلقى تمويلا بموجب الصندوق المتعدد الأطراف لإزالة مثل هذا الاستخدام واللجنة التنفيذية.

(ب) مقتطفات من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38، تتألف من الأجزاء التالية:

(1) الرصد والإبلاغ: نظرة عامة على علاقة التعزيز المؤسسي في دعم امتثال البلدان بالتزامات بروتوكول مونتريال وبشروط الاتفاقات بموجب الصندوق المتعدد الأطراف؛ نظم الرصد والإبلاغ القائمة، مع التركيز على بيانات الاستهلاك والإنتاج من المواد الخاضعة للرقابة المبلغ عنها بموجب تقارير بيانات البرنامج القطرى وكذلك بموجب

[12] القس ي ضوء جائحة COVID-19 ، أرجأت اللجنة التنفيذية النظر في هذه الوثيقة وفقًا للإجراءات المتفق عليها لعقد كل اجتماع للجنة التنفيذية منذ الاجتماع الخامس والثمانين. يُعاد إصدار هذه الوثيقة دون أي تعديلات على تلك التي قُدمت إلى الاجتماع السابع والثمانين. م باء من المرفق بالوثيقة UNEP/OzL.Conv.12(I)/6–UNEP/OzL.Pro.32/8

[13] الوثيقة UNEP/OzL.Conv.12(II)/9–UNEP/OzL.Pro.33/8.

المادة 7 من بروتوكول مونتريال؛ الرصد والتقييم الذى اضطلع بهما كبير موظفى الرصد والتقييم؛ الدعم المقدم من برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب إلى بلدان المادة 5 في تعزيز قدراتها الوطنية والبنية الأساسية القائمة بمساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف؛

(2) التحقق بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات: نظرة عامة على التحقق المستقل لامتثال البلدان لأهداف الخفض بموجب الاتفاقات لإزالة المواد الخاضعة للرقابة بين الحكومات المعنية واللجنة التنفيذية؛ واستعراض تنفيذ نظام نظام الترخيص، والحصص، والرقابة على الواردات/الصادرات ونظام الرصد المنفذ كجزء من التحقق من الاستهلاك؛ ومتطلبات التحقق لقطاع الإنتاج؛

(3) الإطار التنظيمي للمواد الخاضعة للرقابة: نظرة عامة على الدعم المقدم بموجب الصندوق المتعدد الأطراف للسياسة والأطر التنظيمية لتيسير امتثال بلدان المادة 5 لبروتوكول مونتريال، مع التأكيد على نظمها الوطنية للترخيص والحصص المصاحبة لقواعد الرقابة الأخرى.

27- وعلى أساس النظرة العامة على النظم والأطر المذكورة أعلاه، تقترح الوثيقة مزيدا من الوسائل لدعم الرصد والإبلاغ والتحقق والإطار التنظيمي الحالية الموضوعة من قبل الصندوق، لتنظر فيها اللجنة التنفيذية. وتقدم الوثيقة توصية.

28- وتشمل الوثيقة أيضا المرفقين التاليين:

المرفق الأول: موجز للوثائق ذات الصلة التي أعدها كبير موظفي الرصد والتقييم

المرفق الثانى: موجز لموظفي الجمارك وإنفاذ القوانين والعمل من أجل الأوزون لدى اليونيب وموافقة إنتاجه وخدماته

إعادة التقديم للاجتماع التاسع والثمانين

29- قدمت الأمانة هذه الوثيقة خلال الاجتماع التاسع والثمانين استنادا الى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/66 ومتضمنة موجزا للمناقشات التي جرت خلال الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية فيينا والاجتماع الثالث والثلاثين لمؤتمر الأطراف في بروتوكول مونتريال، وتحديث الوثيقة المتعلقة بانعكاسات المقررات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية وإدخال بعض التغييرات التحريرية وحذف بعض السبل المقترحة لمواصلة تعزيز إطار الرصد والإبلاغ والتحقق والتنظيم الذي كان قد أنشئ بأموال من الصندوق المتعدد الأطراف وردت في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/66، ومن الناحية العملية. وعلى وجه الخصوص ونظرا لفترة الثلاثين شهرا بين الاجتماع الرابع والثمانين والاجتماع التاسع والثمانين لم يقدم الأطراف أي توجيهات التي يمكن إن وجدت أن تعالج بواسطة اللجنة التنفيذية. وسوف تعالج الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/38 بصورة ملائمة بواسطة اللجنة التنفيذية في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/66 وسوف تعالج وجهات النظر التي أبداها بعض الأعضاء بأن من الأفضل معالجة بعض المقترحات المقدمة لتعزيز النظام الحالي بواسطة الأطراف. وحذفت الاقتراحات التالية الواردة في الوثيقة لتشجيع بلدان المادة 5 على الإبلاغ عن التجارة غير القانونية للأمانة، وتقديم التوصيات المتعلقة بالمناطق التجارية الخالصة، للبلد أو البلدان التي يتم صدر إليها البوليولات السابقة الخلط. وتتضمن هذه الوثيقة توصيات إعمالا لتلك التغييرات.

المعلومات الجديدة المتعلقة بالمواد الخاضعة للرقابة الواردة في البوليولات سابقة الخلط

30- خلال استعراض المشروعات المقدمة إلى الاجتماع السابع والثمانين، لاحظت الأمانة أن بعض تقارير التحقق المقدمة كجزء من طلب الشريحة لخطة جارية لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تتضمن تحققا لكميات الهيدروكلوروفلوروكربون-141ب الوارد في البوليولات سابقة الخلط المستوردة، بينما لا يتضمن غيرها ذلك. ولذلك، أجرت الأمانة استعراضا لتقارير المحقق المقدمة من جانب 22 بلدا من بلدان المادة 5 التي أبلغت عن استخدام الهيدروكلوروفلوروكربون-141ب الوارد في البوليولات سابقة الخلط المستوردة بموجب تقاريرها عن بيانات تنفيذ البرنامج القطري، ووجدت أن 11 من هذه البلدان قدمت تقارير تحقق تتضمن التحقق من كمية الهيدروكلوروفلوروكربون-141ب الواردة في البوليولات سابقة الخلط المستوردة، ولم يدرج 11 تقريرا مثل هذه المعلومات.

31- وقد ترغب اللجنة التنفيذية في توضيح أن بلدان المادة 5 هذه التي تلقت تمويلا من الصندوق المتعدد الأطراف لمعالجة المواد الخاضعة للرقابة الواردة في البوليولات سابقة الخلط المستوردة ينبغي أن تدرج التحقق من ذلك الاستخدام في تقارير التحقق المستقبلية المقدمة كجزء من طلبات التمويل المقدمة إلى اللجنة التنفيذية.

32- وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت الأمانة أن التذييل 2- ألف من الاتفاقات لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لبلدان المادة 5 التي تلقت تمويلا لإزالة الهيدروكلوروفلوروكربون-141ب الوارد في البوليولات سابقة الخلط المستوردة لا يشتمل على هدف لمثل هذا الاستخدام، أو تطبيق العقوبة المحددة في التذييل 7- ألف على الاستخدام المبلغ عنه للهيدروكلوروفلوروكربون-141ب الوارد في البوليولات سابقة الخلط المستوردة بعد إزالة ذلك الاستخدام. وقد ترغب اللجنة التنفيذية في ملاحظة أن بلدان المادة 5 ستواصل الإبلاغ عن هذه المادة الواردة في البوليولات سابقة الخلط المستوردة بموجب تقاريرها عن بيانات تنفيذ البرنامج القطري، وأن الأمانة ستجذب انتباه اللجنة التنفيذية إلى أي استخدام مبلغ عنه للهيدروكلوروفلوروكربون-141ب الوارد في البوليولات سابقة الخلط المستوردة بعد إزالة الاستخدام بمساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، قد ترغب اللجنة التنفيذية في ملاحظة أن الأمانة ستدرج هدفا في التذييل 2- ألف وحكما يتعلق باستخدام المواد الخاضعة للرقابة الواردة في البوليولات سابقة الخلط المستوردة في التذييل 7- ألف في مشاريع الاتفاقات المستقبلية بين اللجنة التنفيذية وبلدان المادة 5 التي تتلقى تمويلا من الصندوق المتعدد الأطراف لإزالة ذلك الاستخدام.

الرصد والإبلاغ

33- أصبح الدعم المؤسسي عبر السنين مرادفا لدعم الوحدات الوطنية للأوزون، وهي في الخطوط الأمامية في تنفيذ الأنشطة المتعلقة ببروتوكول مونتريال، وأصبح أحد أعمدة الصندوق المتعدد الأطراف.[14] وأصبح الدعم المؤسسي متعلقا بدعم امتثال البلدان لالتزامات بروتوكول مونتريال ولشروط الاتفاقات المتعددة السنوات بموجب الصندوق المتعدد الأطراف من خلال:

(أ) مساعدة السلطات في التصديق على تعديلات بروتوكول مونتريال. واعتبارا من 4 ديسمبر/ كانون الأول 2014 تم التصديق عالميا على جميع التعديلات على بروتوكول مونتريال، واعتبارا من 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، صدق 91 بلدا من بلدان المادة 5 على تعديل كيغالي؛

(ب) مساعدة السلطات على صياغة وإنفاذ تشريعات وقواعد الرقابة على المواد الخاضعة للرقابة ورصدها؛

[14] استنتج التقرير النهائي عن تقييم مشروعات الدعم المؤسسي المقدم إلى الاجتماع السادس والخمسين أن معظم بلدان المادة 5 حققت إزالة المواد المستنفدة للأوزون كما كان مخططا، ولم يكن من الممكن تحقيق ذلك دون تمويل الدعم المؤسسي (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8).

(ج) إدارة جمع وتحليل وتقديم تقارير بيانات الاستهلاك والإنتاج بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال إلى أمانة الأوزون، وبموجب التقارير المرحلية بشأن تنفيذ البرنامج القطرى إلى أمانة الصندوق؛

(د) التنسيق في ما بين أصحاب المصلحة، أي المؤسسات الحكومية، بما في ذلك سلطات الجمارك والمستوردين/المصدرين للمواد المستنفدة للأوزون والتجار؛ والصناعة وروابط الصناعة/التجارة؛ ومراكز التدريب؛ والمنظمات غير الحكومية؛ وربط السلطات الحكومية مع اللجنة التنفيذية وأمانة الصندوق والوكالات الثنائية والمنفذة؛

(هـ) تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنسيق جميع الأنشطة المطلوبة لتنفيذ خطط الإزالة؛

(و) إدراج قضايا حماية الأوزون في الخطط الوطنية؛

(ز) وتنفيذ زيادة الوعى لأصحاب المصلحة بما في ذلك الجمهور.

رصد المواد الخاضعة للرقابة والإبلاغ عنها

34- تمشيا مع متطلبات الإبلاغ لبروتوكول مونتريال، تبلغ جميع بلدان المادة 5 عن الواردات والصادرات وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال إلى أمانة الأوزون، وتقدم جميع الأطراف التى تلقت تمويلا من الصندوق المتعدد الأطراف تقارير مرحلية عن تنفيذ البرنامج القطرى إلى أمانة الصندوق.[15]

35- وتمثل تقارير البرنامج القطرى المصدر الوحيد للمعلومات بشأن التوزيع القطاعى لاستخدام المواد الخاضعة للرقابة في بلدان المادة 5. وعلى أساس تقارير بيانات البرنامج القطرى، تعد الأمانة وثيقة عن بيانات البرنامج القطرى وتوقعات الامتثال، تقدم إلى كل اجتماع للجنة التنفيذية، وإلى لجنة التنفيذ عملا بتدبير عدم الامتثال لبروتوكول مونتريال كوثيقة معلومات.

36- وتوجز الوثيقة بيانات ومعلومات من تقارير البرنامج القطرى الواردة، وتقدم، من بين جملة أمور، تحليلا لحالة امتثال البلدان لتدابير الرقابة بموجب بروتوكول مونتريال (حاليا، الإزالة النهائية لبروميد الميثيل وكلوروفورم الميثيل وخفض 10 في المائة من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بحلول عام 2015، و35 في المائة خفض في المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بحلول يناير/كانون الثانى 2020).

37- وتقارن الوثيقة أيضا بيانات الاستهلاك والإنتاج حسب تقارير البرنامج القطرى بالبيانات المبلغ عنها بموجب المادة 7 من البروتوكول، وتحدد عدم الاتساق المحتمل للبيانات بين مجموعتى البيانات.[16] وفي مناسبات عديدة، تم جذب انتباه كل من اللجنة التنفيذية والأطراف في بروتوكول مونتريال إلى الاختلافات في البيانات. وبينما تكون الاستخدامات القطاعية المبلغ عنها بموجب البرنامج القطرى في أي سنة (أى، بيانات البرنامج القطرى) مختلفة عن الواردات في تلك السنة (أى، بيانات المادة 7)، ينبغى تقديم شرحا لهذه الاختلافات (مثلا، بسبب واردات دخلت البلد في سنة واستخدمت في السنة التالية أو بسبب المخزونات أو أسباب أخرى). وفضلا عن ذلك، باستثناء الإبلاغ عن المواد الخاضعة للرقابة الموجودة في البوليولات سابقة الخلط، ينبغى ألا تختلف الواردات المبلغ عنها بموجب البرنامج القطرى عن التى تم الإبلاغ عنها بموجب المادة 7. وفي حالات عدم الاتساق غير المبرر، تطلب اللجنة

[15] في اجتماعها الخامس، لاحظت اللجنة التنفيذية أن الحكومة ينبغى عليها رصد التقدم الذي يتحقق في خفض الاستهلاك من المواد الخاضعة للرقابة تمشيا مع خططتها الواردة في البرنامج القطرى، وينبغى استعراض فاعلية التدابير المتخذة دوريا، وطلبت من أطراف المادة 5 أن تقدم سنويا معلومات عن التقدم الذي يتحقق في تنفيذ البرامج القطرية (الفقرتان 22 و23 من UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/16).

[16] فمثلا، تناقش الوثيقة المقدمة إلى الاجتماع الثانى والثمانين الاختلافات التى وجدت في: بروناى دار السلام؛ بروندى؛ الصين؛ الأردن؛ المغرب؛ جنوب أفريقيا؛ الجمهورية العربية السورية؛ وترينيداد وتوباغو؛ فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/9).

التنفيذية من الوكالات الثنائية والمنفذة المعنية مساعدة البلدان المعنية على توضيح سبب عدم الاتساق. وتوفر مجموعتا البيانات المستقلة ومقارنة البيانات المبلغ عنها في كل مجموعة آلية ضمان جودة مفيدة.

38- وتدرج بلدان المادة 5 أيضا بيانات الاستهلاك والإنتاج (عندما ينطبق) في مقترحات مشروعاتها، وتقارن البيانات المبلغ عنها فيها ببيانات البرنامج القطرى وبيانات المادة 7 لتحديد ما إذا كان الاستهلاك والإنتاج (عندما ينطبق) مؤهلين للتمويل.[17] وفضلا عن ذلك، تشمل التقارير المرحلية المقدمة مع كل طلب تمويل شريحة معلومات عن استهلاك المواد الخاضعة للرقابة. والتقارير المرحلية التفصيلية هذه كانت مفيدة، من بين جملة أمور، لتقييم المخاطر المحتملة للطرف بعدم الامتثال للبروتوكول؛ وتحديد دقة استهلاك السنوات السابقة (مثل، عدد البلدان التى غيرت نقاط البداية ومستويات الاستهلاك في سنوات الأساس والسنوات التالية)؛ وتحديد الاستهلاك الذي لم يبلغ عنه (مثل، مخلوطات من الهيدروكلوروفلوروكربون-22/ الهيدروكلوروفلوروكربون-142ب)؛ والاستخدام الذي لم يبلغ عنه (أى، الهيدروكلوروفلوروكربون-141ب في البوليولات سابقة الخلط).

39- والتقارير عن إنتاج المواد الخاضعة للرقابة المقدمة إلى أمانة الأوزون، تضع تفاصيل الإنتاج من أجل الاستخدامات الخاضعة للرقابة[18] والاستخدامات غير الخاضعة للرقابة.[19] وعلى العكس من ذلك، لا يدرج الإنتاج من أجل الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة[20] في تقارير البرنامج القطرى، باستثناء تطبيقات الحجر الصحى السابق للشحن لبروميد الميثيل. ويجب على البلدان التى لديها إنتاج من أجل الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة أن تخضع للرقابة وتتابع إنتاج البلد لضمان عدم وجود انحراف في الاستخدامات الخاضعة للرقابة. وعمليات الرقابة هذه حرجة لضمان الامتثال المستدام للإزالة يتجاوز مجرد الانتهاء من المشروع الذي يزيل الإنتاج من أجل الاستخدامات الخاضعة للرقابة.

الرصد والإبلاغ عن أنشطة الإزالة المدعمة من الصندوق المتعدد الأطراف[21]

40- كما ورد في اتفاقات إزالة المواد الخاضعة للرقابة بين الحكومات المعنية واللجنة التنفيذية، تقوم البلدان برصد منتظم للتقدم المحرز في أنشطة خططتها الوطنية للإزالة. وتتفاوت المؤسسات المقترحة التى تقوم بالرصد وأدوارها ومسؤولياتها حسب البلد ويجرى وصفها في الاتفاقات. والإبلاغ عن مثل هذا الرصد يكون من خلال تقديم تقارير مرحلية عن الشرائح، التى تستعرضها الأمانة قبل تقديمها إلى اللجنة التنفيذية. وهذا الإبلاغ يستكمل المشروع.

41- وتعرف الاتفاقات أيضا أدوار ومسؤوليات الوكالات الثنائية والمنفذة التى تقدم المساعدة للبلدان المعنية:

(أ) كوكالة رئيسية: ضمان الأداء والتحقق المالى طبقا للاتفاقات مع التدابير والمتطلبات الداخلية الخاصة بها؛ إعداد التقارير المرحلية عن تمويل الشرائح السابقة وخطط العمل لتمويل الشريحة التالية؛ تحقق مستقل بأن أهداف الإزالة قد تم تلبيتها والإنتهاء من أنشطة الشريحة المرتبطة بها؛ تلبية متطلبات الإبلاغ للتقارير المرحلية والخطط الشاملة؛ ضمان أن الخبراء التقنيين المستقلين ينفذون الاستعراضات التقنية؛ تنفيذ بعثات اشرافية؛ ضمان أن الآلية القائمة تسمح بالتنفيذ الفعال والشفاف لخطة الإزالة والإبلاغ عن بيانات دقيقة؛ ودعم السياسة والدعم التقنى والإدارى؛

[17] المقرر 18/34(أ) والمقرر 16/41.

[18] الاستخدامات الخاضعة للرقابة هى تلك الاستخدامات التى تخضع لجدول الإزالة بموجب بروتوكول مونتريال.

[19] مثلا، للمواد الأولية أو تطبيقات الحجر الصحى السابق للشحن.

[20] وإعمالا لاستثمارات الإبلاغ بمقتضي المادة 7 وما يتصل بها من تعليقات وتوجيهات (المقرر 3/30)، يتضمن الإبلاغ عن إنتاج المواد الخاضعة للرقابة يتضمن مجموع الإنتاج لجميع الاستخدامات ودرجات حرارة البيئة المحيطة أو الاستخدامات الأخرى، والإنتاج لأغراض الاستخدامات الأولية أو الاستخدامات الأخرى داخل البلد المعني.

[21] بالاضافة إلى الرصد والإبلاغ اللذين تمت مناقشتهما في هذا القسم، تقدم الوكالات الثنائية والمنفذة تقارير مالية ومرحلية سنوية تمكن من رصد حالة تنفيذ المشروعات والتأخيرات في التنفيذ وضمان المساءلة المالية، بما في ذلك ضمان الانتهاء المالى وإعادة الأرصدة.

(ب) كوكالة متعاونة: وضع سياسة عند طلبها؛ تنفيذ وتقييم الأنشطة الممولة من الوكالة المتعاونة بينما تشير إلى الوكالة الرئيسية لضمان تتابع منسق للأنشطة؛ التوصل إلى اتفاق في الآراء مع الوكالة المنفذة الرئيسية بشأن أي تخطيط وتنسيق وترتيبات للإبلاغ لتيسير تنفيذ الخطة.

الرصد والتقييم بموجب الصندوق المتعدد الأطراف

42- يضطلع كبير موظفى الرصد والتقييم برصد وتقييم المشروعات الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف، ويتضمن الإبلاغ الدورى عن قياس التقدم أو الافتقار إليه للمشروعات الجارية والمنتهية. ويوفر معلومات عن أوجه قوة وحدود مختلف أنواع المشروعات وخطط الإزالة، والأسباب الرئيسة لفشل تحقيق الأهداف والدروس المستفادة خلال التنفيذ والتوصيات بالقيام بإجراءات لتحسين أداء الصندوق. ويرصد كبير موظفى الرصد والتقييم أيضا تقديم تقارير انتهاء المشروعات التى تقدمها الوكالات خلال ستة أشهر من انتهاء المشروع. وتشمل تقارير انتهاء المشروعات للمشروعات الاستثمارية القائمة بذاتها معلومات تفصيلية عن التكاليف الرأسمالية الاضافية المؤهلة وتكاليف التشغيل الإضافية وأى وفورات محتملة تحققت خلال التحول والعوامل ذات العلاقة التى يسرت التنفيذ.[22] وتم تبسيط تقارير انتهاء المشروعات للاتفاقات المتعددة السنوات لتركز على الدروس المستفادة خلال تنفيذ المشروعات ويمكن أن تحتوي قطاعات وأنشطة متعددة.

43- ويقدم برنامج عمل الرصد والتقييم لكبير موظفى الرصد والتقييم سنويا لتوافق عليه اللجنة التنفيذية. وعلى أساس برنامج العمل الموافق عليه، يضطلع كبير موظفى الرصد والتقييم بعدد من الدراسات النظرية ودراسات الحالة وتقييمات ميدانية بشأن مدى واسع من المسائل بما في ذلك ذات العلاقة بطلب الفريق العامل مفتوح العضوية. ويعرض المرفق الأول بهذه الوثيقة موجزا للوثائق ذات العلاقة التى أعدها كبير موظفى الرصد والتقييم.

برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب

44- وافقت اللجنة التنفيذية على برنامج المساعدة على الامتثال لأول مرة في عام 2002، ليقدم، من بين جملة أمور، خدمات إلى بلدان المادة 5 من خلال برنامج المساعدة على الامتثال من خلال وجود إقليمى لضمان واستدامة امتثال البلدان لتدابير بروتوكول مونتريال. ومنذ الموافقة عليه، تشمل الخدمات الرئيسة:

(أ) توفير مساعدة محددة للبلدان لتناول الاحتياجات الفردية المتعلقة بالامتثال الذي أعربت عنها الوحدات الوطنية للأوزون؛

(ب) دعم القدرة الوطنية للبلدان من أجل رقابة فعالة للجمارك والتجارة، وخاصة من خلال آلية الموافقة المسبقة عن علم غير الرسمية والطوعية المصممة لتبادل المعلومات بشأن التجارة بين شركاء استيراد وتصدير المواد المستنفدة للأوزون والمخلوطات المحتوية على المواد المستنفدة للأوزون ومنتجاتها ومعداتها؛[23]

(ج) تطوير مواد وأدوات توزع مجاننا لدعم البلدان في نظام رصد وإبلاغ وترخيص وحصص. ويقدم المرفق الثالث بهذه الوثيقة موجزا لأدوات ومنتجات وخدمات برنامج المساعدة على الامتثال لدعم موظفى الجمارك والإنفذ في تنفيذ نظم ترخيص المواد المستنفدة للأوزون وتيسير التجارة القانونية وكشف الاتجار غير المشروع ومنعه.

[22] المرفق 5.XI: نموذج تقرير إنتهاء مشروع (مشروعات استثمارية). *سياسات، إجراءات، مبادئ توجيهية، معايير (حتى ديسمبر/كانون الأول 2021)*

[23] ولمزيد من دعم هذه المبادرة، وضع اليونيب نظام للموافقة المسبقة عن علم على الإنترنت توفر للبلدان الأعضاء بالوقت الحقيقي، طوال 24 ساعة 7 أيام في الأسبوع، وصول شخصى للبيانات الرئيسة لنظام الترخيص في كل البلدان المشاركة. وفي عام 2019، سيواصل اليونيب تعزيز استخدام الموافقة المسبقة عن علم وأدوات أخرى لمنع الاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة للأوزون والمعدات القائمة عليها وتيسير التجارة القانونية في بلدان المادة 5.

45- ويعمل برنامج المساعدة على الامتثال أيضا في تسع[24] شبكات إقليمية لموظفى المواد المستنفدة للأوزون لدعم بناء قدرات موظفى الأوزون على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج إزالة مناسبة لأوضاع بلدانهم. وتجتمع الشبكات مرتين في السنة لتقاسم الدروس المستفادة وتبادل الخبرات والمعلومات والمناهج في ما بين أعضاء الشبكات والشركاء من غير بلدان المادة 5 وأمانة الصندوق وأمانة الأوزون والوكالات الثنائية والمنفذة والخبراء التقنيين ومنظمات وأفراد من ذوى الخبرة في ميدان إزالة المواد المستنفدة للأوزون.

التحقق وفقا للاتفاقات المتعددة السنوات

46- منذ عام 1999، أصبحت الاتفاقات المتعددة السنوات طريقة التمويل السائدة للصندوق المتعدد الأطراف لمساعدة بلدان المادة 5 على تحقيق أهداف الإزالة بموجب بروتوكول مونتريال. وحاليا، ترتبط الاتفاقات المتعددة السنوات بخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وخطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية التى تنص على إلتزام الحكومات المعنية تحقيق تخفيضات مجمعة مستدامة في الاستهلاك والإنتاج (كلما كان ملائما)؛ التمويل الموافق عليه من ناحية المبدأ؛ الشروط المطلوب تلبيتها قبل إطلاق تمويل الشرائح، بما في ذلك تحقق مستقل لامتثال البلد بأهداف الخفض بموجب الاتفاق، ما لم تنص اللجنة التنفيذية على غير ذلك؛[25] رصد الأنشطة الواردة في الاتفاقات وأدوات ومسؤوليات المؤسسات الوطنية والوكالات الثنائية والمنفذة؛ بالآثار المترتبة على عدم الامتثال للاتفاقات.

47- ولتيسير إعداد تقارير التحقق لخطط الإزالة، الذي هو من مسؤوليات الوكالة المنفذة الرئيسة، وافقت اللجنة التنفيذية على مبادئ توجيهية ونماذج معيارية للتحقق لكل من استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة. وباتباع المبادئ التوجيهية، يستعرض التحقق التشريع الوطنى والسياسات وتدابير الواردات/الصادرات من المواد الخاضعة للرقابة التى يغطيها الاتفاق.

48- ويجرى التحقق من المستويات السنوية من الاستهلاك والإنتاج (إذا انطبق) من المواد الخاضعة للرقابة مقابل الأهداف المحددة في الاتفاق، لكل السنوات التى حدد فيها هدف في الاتفاق، باستثناء السنوات التى تم التحقق فيها في السابق، ما لم تنص اللجنة التنفيذية عل غير ذلك.

49- وينفذ استعراض تنفيذ نظام الرقابة على الترخيص والحصص والواردات/الصادرات والرصد كجزء من التحقق في قطاع الاستهلاك. ويشمل وصفا لكيفية تحديد الحصص السنوية، ومن له حق طلب تصريح ومن مسؤول عن منح أو رفض طلبات المواد الخاضعة للرقابة وبناء على أى معايير، وكيف يرسل القرار إلى الطالب والأطراف الفاعلة الأخرى ذات العلاقة. وتقارن البيانات التى جمعت عن الواردات الفعلية بالبيانات المبلغ عنها في كل من تقرير بيانات البرنامج القطرى وتقرير بيانات المادة 7، وكذلك مع أهداف الاستهلاك المحددة في الاتفاق.

50- وتشمل المعلومات بشأن التدابير الإدارية الواردة في تقارير التحقق ما إذا كان الترقيم الوطنى الجمركى يمكنه التعرف على الواردات من المواد الخاضعة للرقابة المختلفة والمواد الخاضعة للرقابة الموجودة في البوليولات سابقة الخلط المستوردة كلما إنطبق هذا. ويتوفر الأساس القانونى لعملية الترخيص (مثل، المدعمة من اللوائح الوطنية والاتفاق الداخلى)، بما في ذلك شروط الرفض وعدم تمديد الحصص السنوية والسلطة المسؤولة عن إصدار تصاريح الواردات والصادرات. ويرد وصفا للجزاءات أو العقوبات المفروضة بشأن مخالفة اللوائح القانونية. وفي البلدان التى يشترك فيها أكثر من سلطة، يتوفر وصفا لكل الأدوار وخريطة تدفق.

[24] شبكات جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وبلدان المحيط الهادئ الجزرية وغرب آسيا وأفريقيا الناطقة بالإنجليزية وأفريقيا الناطقة بالفرنسية وأوروبا ووسط آسيا ووسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى.

[25] بالنسبة للبلدان المستهلكة لأحجام منخفضة (أى، البلدان ذات خط أساس استهلاك من الهيدروكلوروفلوروكربون في قطاع خدمة التبريد يبلغ 360 طن مترى وأقل)، سيجرى اختيار عينة من 20 في المائة من تلك البلدان لأغراض التحقق في تلك السنة. ويقدم تمويل اضافى إلى هذه البلدان للاضطلاع بهذا التمرين.

51- وتنفذ عمليات التحقق في قطاع الإنتاج طبقا للنموذج المعيارى للتحقق من إزالة انتاج المواد المستنفدة للأوزون الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثانى والثلاثين (المقرر 70/32).[26] وينبغى أن يشمل التحقق: تحليلا لسجلات الإنتاج اليومى والسجلات المالية؛ مقارنة الإنتاج الفعلى بالحصص السنوية المحددة لكل إنتاج من المواد المستنفدة للأوزون تم رصده وفي كل مصنع؛ استعراض أى اتجار في حصص أو تغييرات في حصص خلال سنة التحقق واستعراض والتحقق من انطباق استهلاك المواد الأولية مع إنتاج المواد المستنفدة للأوزون الذي رصد؛ تحديد كل حملة إنتاج والإنتاج الموزع وبيانات استهلاك المواد الأولية لكل حملة؛ التأكد من كميات الإنتاج واستهلاك المواد الأولية من سجلات الإنتاج؛ التحقق من مبيعات ومشتروات المنتجات من المواد المستنفدة للأوزون التى رصدت مقابل السجلات المالية؛ التحقق من المخزونات في بداية ونهاية السنة مقابل السجلات المالية؛ استعراض نظام مسك الدفاتر لكل مرفق إنتاج من أجل الدقة؛ التأكد من أن التغير التراكمى للجرد من المواد المستنفدة للأوزون التى تم رصدها يتمشى مع بيانات الإنتاج والمبيعات السنوية؛ تكامل بيانات معدل التدفق في المصنع في الساعة (مصحح من أجل التركيز إذا لزم الأمر) وطوال الوقت (سواء جغرافيا أو تحليليا) للحصول على قيمة مستقلة للانتاج؛ وبيانات أخرى.

52- ويتفاوت التحقق يعتمد على ما إذا كان الإنتاج من أجل الاستخدامات المعفاة يتواصل بعد إزالة إنتاج الاستخدامات الخاضعة للرقابة. وحيث أن إغلاق مرافق الإنتاج غير مطلوب كالإنتاج من أجل الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة الذى يتواصل، تشمل عمليات التحقق تحققا تقنيا وماليا موازيا، حيث الأول يركز على خط الإنتاج لتحديد الإنتاج ومجموع المبيعات والاستخدامات الداخلية والتغييرات في مسح المخزونات واستهلاك المواد الأولية من سجلات التشغيل اليومية والسجلات الأصلية لحركة المواد. ويشمل التحقق المالى النظام المالى للمنتج والسجلات الأصلية للحسابات لتحديد الإنتاج والاستخدام الداخلى والاستهلاك الشامل للمواد الأولية والمبيعات المحلية والصادرات من أجل استخدام المواد المستنفدة للأوزون واستخدام المواد الأولية، التى تخزن حسب المبيعات/الصادرات المحلية المباشرة (حسب المنتج) والمبيعات/الصادرات غير المباشرة (من خلال التجار). وخلال العملية، يتم إجراء عملية تأكد بين سجلات المنتج المصدر والجمارك لكل مصنع فردى يجرى التحقق منه. وعند الانتهاء من عمليات التحقق التقنية والمالية المستقلة، يجرى التأكد من نتائج التحقق من كلا الجانبين من خلال فحص البيانات التقنية والبيانات المالية لضمان اتساق النتائج المتحقق منها.

53- وعندما يكون إغلاق مراكز الإنتاج مطلوبا بعد إزالة الإنتاج من أجل الاستخدامات الخاضعة للرقابة، يشمل التحقق أيضا وثائق، بما في ذلك إثبات فتوغرافى أو فيديوى، لتفكيك المعدات الرئيسة بحيث لا يمكن استئناف الإنتاج بعد الإنتهاء من المشروع.

54- إن التحقق المستقل من استهلاك وإنتاج المواد المستنفدة للأوزون كان أداة مفيدة لمساعدة بلدان المادة 5 لتحسين نظم ترخيص وحصص استيراد وتصدير المواد المستنفدة للأوزون وتدابير تشغيلها بطريقة يعتمد عليها. وكانت هناك أمثلة كثيرة المواد المستنفدة للأوزون قدم فيها التحقق توصيات لمعالجة القصور أو إدخال تحسينات على النظام. والأمانة مشاركة بشكل مباشر في استعراض النتائج والتوصيات الواردة في تقرير التحقق ولفت نظر اللجنة التنفيذية إلى المسائل ذات العلاقة لاتخاذ مقررات. وفي حالات عديدة، يخضع تمويل طلبات شرائح تالية إلى تأكيد من الحكومة المعنية بأن التوصيات الواردة في تقرير التحقق قد تم تنفيذها بالكامل.

55- وحتى اليوم، لم يشمل اتفاق خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وخطة إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أهداف إمتثال للمواد الخاضعة للرقابة من غير المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وعلى العكس، نصت بعض الاتفاقات التى أزالت المواد في السابق (مثل، الكلوروفلوروكربون ورابع كلوريد

[26] تحتوى الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/SGP/2 على استعراض للمبادئ التوجيهية والشكل العام المستخدم للتحقق من إزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون، وتحليل لجوانب حيث يمكن إجراء تحسينات لدعم الامتثال من خلال تعزيز رصد إنتاج المواد المستنفدة للأوزون والتكاليف المرتبطة به (المقرر 87/82). وستناقش الوثيقة تحت البند 8 من جدول الأعمال.

الكربون والهالونات) على أهداف لمختلف مجموعات المواد الخاضعة للرقابة[27]. وبغض النظر عن ذلك، يحتاج التحقق إلى التحقق من استهلاك أو إنتاج (إذا إنطبق) البلد مقابل الأهداف المحددة في الاتفاق.

الإطار التنظيمي للمواد الخاضعة للرقابة

56- منذ الموافقة على الأنشطة الأولى الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف في الاجتماع الرابع، اتخذت اللجنة التنفيذية مقررات لتعزيز دعم سياسة والأطر التنظيمية لبلدان المادة 5 لتيسير امتثالها لبروتوكول مونتريال.

57- وطوال سنوات، أنشأت بلدان المادة 5 ودعمت نظمها الوطنية للترخيص والحصص صاحبتها نظم للرقابة أخرى ساهمت في خفض الإمداد بالمواد الخاضعة للرقابة بموجب البروتوكول من خلال الحد من الواردات والصادرات، وكلما كان ممكنا، الإنتاج.

58- وعند دعم الإطار التنظيمي للمواد الخاضعة للرقابة وإنفاذه، قدمت المساعدة لتدريب موظفى الجمارك ورجال إنفاذ القانون كجزء من الخطة الوطنية لإزالة المواد المستنفدة للأوزون في البلد. وبالنسبة لبلدان المادة 5 التى تنتج مواد مستنفدة للأوزون، تم توفير بناء القدرات لضمان الرقابة على مستويات الإنتاج، بما في ذلك نظم الترخيص والحصص وتظل الرقابة على الصادرات من أجل الاستخدامات غير الخاضعة للرقابة من هذه المواد (مثل، المواد الأولية والحجر الصحى وما قبل الشحن وغيرها).

59- وتواصل استخدام الإطار التنظيمي الموضوع خلال إزالة المواد الكلوروفلوروكربونية للاسراع بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. ومع التمويل المقدم خلال إعداد خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، ضمنت بلدان المادة 5 تدابير رقابة على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية في تشريعاتها ولوائحها ونظم الترخيص، وكان شرطا لتلقى التمويل لتنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وتمشيا مع متطلبات اللجنة التنفيذية، منذ الاجتماع الثامن والستين وما بعده، تقدم جميع طلبات تمويل الشرائح المقدمة من الحكومات من أجل خططها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تأكيدات بوجود نظام قابل للانفاذ للترخيص والحصص للواردات من المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، كلما انطبق، وإنتاج وصادرات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وأن النظام قادر على ضمان امتثال البلد لجدول إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، كشرط للموافقة على طلبات الشرائح.

60- وبالاضافة إلى ذلك، ومن خلال تنفيذ خطط إزالة المواد المستنفدة للأوزون، وضعت بلدان المادة 5 تدابير ناظمة محددة لضمان استدامة الإزالة، مثل اصدار حظر على الواردات من مواد محددة أو معدات تحتوى على مواد خاضعة للرقابة بعد الانتهاء من التحول الكامل لقطاع التصنيع. إن نظم الترخيص والحصص وكذلك لوائح الدعم الضرورية، في البلدان التى تنتج مواد خاضعة للرقابة من أجل استخدامات غير خاضعة للرقابة تعتبر أكثر تعقيدا من البلدان حيث لا يوجد مثل هذا الإنتاج. وترصد اللجنة التنفيذية تنفيذ الإجراءات التنظيمية هذه في البلدان؛ ومع ذلك، بالنسبة للأخيرة، يتوقف الرصد بعد إنتهاء مشروع إزالة المواد المستنفدة للأوزون.

ملاحظات لجذب إنتباه اللجنة التنفيذية

61- عند إعداد هذه الوثيقة، توصلة الأمانة إلى الملاحظات التالية المتعلقة بنظم الرصد والمؤسسات وآليات الإبلاغ عن استهلاك وإنتاج المواد الخاضعة للرقابة وإجراءات التحقق. وقد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر في هذه الملاحظات بغرض دعم نظم الرصد والمؤسسات والآليات القائمة، حسب الحاجة.

[27] فمثلا، الاتفاق بين حكومة الصين واللجنة التنفيذذية للاسراع بخطة إزالة الكلوروفلوروكربون ورابع كلوريد الكربون والهالونات حددت أهداف لإنتاج الكلوروفلوروكربون واستهلاك الكلوروفلوروكربون واستهلاك الكلوروفلوروكربون-11 في قطاع رغاوى البوليوريثان، والحد الأقصي الصافى المسموح به لصادرات الكلوروفلوروكربون؛ وإنتاج رابع كلوريد الكربون، واستهلاك رابع كلوريد الكربون؛ والحد الأقصي المسموح به لرابع كلوريد الكربون كمادة أولية؛ وإنتاج الهالون واستهلاك الهالون وإنتاج الهالون-1301 وتصدير الهالون-1301.

الرصد والإبلاغ

62- تمت الموافقة على معظم التمويل منذ بداية الصندوق المتعدد الأطراف ومن المتوقع أن يستمر كأداة فعالة في ضمان استدامة إزالة المواد الخاضعة للرقابة المتحقق حتى الآن، بما في ذلك تكامل مسائل حماية الأوزون في الخطط الوطنية وضمان الإبلاغ القوى عن البيانات. وتشمل نماذج إبلاغ البيانات المستخدمة بموجب المادة 7 من البروتوكول جميع المواد الخاضعة للرقابة، بما في تلك التى تم إزالتها، وقد طلب من الأطراف إدخال رقم في كل خلية في نماذج إبلاغ البيانات التى تقدم، بما في ذلك صفر، كلما كان ملائما، بدلا من ترك الخلية فارغة؛ وطلب من أمانة الأوزون أن تطلب توضيحا من أي طرف يقدم نموذج إبلاغ يحتوى على خلية فارغة (المقرر 14/XXIV).

63- وأصدرت الأطراف توجيهات للجنة التنفيذية لزيادة الدعم لمشروعات التعزيز المؤسسي في ضوء الالتزامات المتعلقة بالمواد الهيدروفلوروكربونية في إطار تعديل كيغالي (المقرر 2/28 (21)). وعلى ذلك ، وإعمالا للمقرر 51/74 (د)،[28] ستنظر اللجنة التنفيذية الوثيقة UNEP / OzL.Pro / ExCom / 88/4، ويرد استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي ، بما في ذلك مستويات التمويل ، في إطار البند 5 من جدول أعمال الاجتماع الحالي.

64- وفي ما يتعلق بالإبلاغ عن البيانات، حددت الأمانة المسائل التالية التى قد تتطلب إنتباه اللجنة التنفيذية: ضمان استمرارية وحدات إدارة المشروعات في جميع المشروعات المتعددة السنوات؛ الاتجار غير المشروع؛ مناطق التجارة الحرة؛ الصادرات من المواد المستنفدة للأوزون في البوليولات سابقة الخلط؛ مواصلة رصد والإبلاغ عن الإنتاج عملا باتفاق عدم الإنتاج.

ضمان استمرارية وحدات إدارة المشروعات في جميع المشروعات المتعددة السنوات

65- تشمل المشروعات المتعددة السنوات وحدات إدارة المشروعات التى تساعد على ضمان التنفيذ الميسر لتلك المشروعات من خلال تنسيق التنفيذ يوما بيوم للمشروعات الاستثمارية (كلما انطبق) وبرامج التدريب والمساعدة التقنية وأنشطة زيادة الوعى.[29] وفي تلك الحالات، حيث تشمل المشروعات مشروعات استثمارية لتحول قطاع أو أكثر، من خلال التفاعل اليومى مع الشركات، ولدى وحدات إدارة المشروعات معرفة عميقة بشركات القطاع واستخدامها للمواد الخاضعة للرقابة. ويمكن لوحدات إدارة المشروعات أن تقوم بدور في مساعدة الوحدة الوطنية للأوزون على الإبلاغ الدقيق عن بيانات البرنامج القطرى. وبالاضافة إلى ذلك، ترصد وحدات إدارة المشروعات حالة تنفيذ المشروعات والاتجاهات في السوق المحلية ويمكنها أحيانا تحديد تحديات معينة في التنفيذ.

66- بينما تجديدات الدعم المؤسسي من المتوقع استمرارها في المستقبل المنظور، تعتمد وحدات إدارة المشروعات نظريا على إنتهاء الاتفاقات المتعددة السنوات التى بموجبها أنشأت وحدات إدارة المشروعات. وعمليا، يسمح في أغلب الأحيان التداخل بين المرحلة الأولى والثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لوحدات إدارة المشروعات التى أنشأتها الأولى أن تتواصل مع الثانية. ومن المحتمل أن يحدث التداخل خلال المراحل الأولية للقضاء التدريجى على الهيدروفلوروكربون، عندما ما تكون المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية مازال يجرى الانتهاء منها. وقد ترغب اللجنة التنفيذية النظر في ضمان وجود بعض التداخل بين اتفاقين متعددي السنوات حاليين وذلك لضمان استمرارية وحدات إدارة المشروعات. والفوائد الاضافية لمثل هذا التداخل هو تمكين الأنشطة من الاستمرار وبالتالى ضمان الاشتراك المتواصل للحكومات والشركات وفنيي الخدمة وأطراف فاعلة أخرى في إدارة المواد الخاضعة للرقابة؛ ولضمان أن وحدات إدارة المشروعات والوكالات الثنائية والمنفذة يمكن، إذا لزم الأمر، مواصلة رصد الإزالة المتحققة بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات السابقة. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة لضمان الانفصال المتواصل للمحاسبة المالية والإبلاغ بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات، بما في ذلك الانتهاء المالى وإعادة

[28] في الاجتماع الرابع والسبعين، قررت اللجنة التنفيذية، من بين جملة أمور، استعراض الدعم المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل، في الاجتماع الأول في عام 2020 (المقرر 51/74(د)).

[29] UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/40

الأرصدة. وقد ترغب اللجنة التنفيذية أيضا في تعديل التذييل 5-ألف في مشروعات الاتفاقات لتتضمن طلبا بأن البلد والوكالة المنفذة الرئيسة يحددان دور الوحدة الوطنية للأوزون ووحدة إدارة المشروعات، حسب الحاجة، في الرصد والإبلاغ بعد إنتهاء المشروع.

الاتجار غير المشروع

67- كما أوضح الإبلاغ العام المتاح، يحدث الاتجار غير المشروع. ومع ذلك، فإن عمليات مصادرة الاتجار غير المشروع، الذي يبلغ عنه في الأدبيات العامة، لا يجرى إبلاغ اللجنة التنفيذية عنه.[30] وأحد العوامل الذي يساهم في الافتقار إلى الإبلاغ هو شاغل بلدان المادة 5 حيث عمليات المصادرة تعتبر كواردات وقد ينتج عنها مستويات أكبر من الحد الأقصي للاستهلاك المسموح به في الاتفاقات، الذي ينتج عنه تطبيق شرط الجزاء المنصوص عليه في الاتفاق. وقد ترغب اللجنة التنفيذية أن تنظر في:

(أ) توضيح أن شرط الجزاء المنصوص عليه في الاتفاق مع البلد المعنى لن يطبق على تلك الحالات حيث بلد من بلدان المادة 5 يبلغ عن استيلاء على اتجار غير مشروع في المواد الخاضعة للرقابة التى تم تناولها في ما بعد طبقا للتشريع المحلى (مثل، صودرت ودمرت و/أو صدرت)؛

(ب) يطلب من الأمانة أن تدرج الوثيقة بشأن بيانات البرنامج القطرى وتوقعات الامتثال قسم يوجز عمليات المصادرة المبلغ عنها بشأن المواد الخاضعة للرقابة التى تم الاتجار فيها بشكل غير مشروع.

تصدير المواد المستنفدة للأوزون الموجودة في البوليولات سابقة الخلط

68- إن القواعد المرتبطة بحركة المواد الخاضعة للرقابة الموجودة في البوليولات سابقة الخلط تتفاوت من بلد لآخر ويمكن أن تثير تحديات عندما تختلف تلك القواعد وآليات الإبلاغ. وبناء على ذلك، فإن الأطر التنظيمية الضرورية لضمان الامتثال لبروتوكول مونتريال تتفاوت على أساس الظروف الوطنية الخاصة. وفي ما يتعلق بالصادرات من المواد المستنفدة للأوزون في البوليولات سابقة الخلط ، تبلغ بعض بلدان المادة 5 هذه الصادرات على أنها صادرات، بينما يعتبر آخرون أن البوليولات سابقة الخلط المصدرة منتجات وبالتالى لا تبلغ عن هذه الصادرات.

69- وقد ترغب اللجنة التنفيذية في توضيح أن جميع بلدان المادة 5 التى تتلقى مساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف وأن المنتجات أو الصادرات من المواد الخاضعة للرقابة لخلطها في بوليولات سابقة الخلط من أجل التصدير، ينبغى الإبلاغ عن هذه الصادرات في بيانات البرنامج القطرى وتحديد البلد أو البلدان التى تم تصدير البوليولات سابقة الخلط إليها، وكميات المواد المستنفدة للأوزون التى تحتوى عليها. ويمكن للأمانة أن تدرج في وثيقة بيانات البرنامج القطرى وتوقعات الامتثال قسما يوجز الصادرات المبلغ عنها من المواد المستنفدة للأوزون في البوليولات سابقة الخلط.

استمرار الرصد والإبلاغ عن الإنتاج عملا باتفاقات عدم الإنتاج

70- في بلدان المادة 5 حيث تم الانتهاء من اتفاق لسنوات متعددة في قطاع الإنتاج أو لم يوافق على اتفاق في قطاع الإنتاج، يمكن أن يكون رصد إنتاج المواد الخاضعة للرقابة بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات الجارية في قطاع الاستهلاك آلية ذات فاعلية للتكلفة للرصد المستمر للامتثال في قطاع الإنتاج. فمثلا، شملت المرحلتين الأولى

[30] دعا الاجتماع الرابع عشر للأطراف الأطراف إلى إبلاغ أمانة الأوزون بالحالات التى ثبت أن بها اتجار غير مشروع في المواد المستنفدة للأوزون (المقرر 7/XIV). ويمكن أن توفر تقارير كهذه دروسا مفيدة عن كيفية دعم الأطر التنظيمية الحالية ومنع الاتجار غير المشروع في المواد الخاضعة للرقابة بموجب البروتوكول.

والثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية للأرجنتين والمكسيك تمويل رصد سنوى لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وفي حالة الأرجنتين، تضطلع الحكومة برصد والإبلاغ عن إنتاج المواد الخاضعة للرقابة؛ بينما في حالة المكسيك، يصاحب الإبلاغ تحقق مستقل. ومع ذلك، فالمرحلة الثانية لبلدان المادة 5 الأخرى التى استمرت في إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، لم تشمل خطة إدارة إنتاج إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تمويلا لهذا الرصد. وعلاوة على ذلك وافقت اللجنة التنفيذية خلال الاجتماعين السابع والثمانين والثامن والثمانين على التوالي على الاتفاق بين حكومتي الأرجنتين واللجنة التنفيذية للرقابة على انبعاثات الهيدروفلوروكربون-23 الناجم عن إنتاج الهيدروفلوروكربون-22 والذي يتضمن عملية تحقق من إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22.

71- وقد ترغب اللجنة التنفيذية أن تطلب من حكومات الأرجنتين وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية والهند والمكسيك وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية) أن تضمن طلبا لتمويل تحقق سنوى ورصد لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حتى يتم إزالة هذا الإنتاج تماما سواء عند تقديم المرحلة التالية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أو عند تقديم مشروع للرقابة على إنبعاثات المنتجات بواسطة الهيدروفلوروكربون-23، أيهما يأتى أولا.

توضيح الإبلاغ المتواصل بموجب قطاع الإنتاج

72- نصت اتفاقات إزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون على أن التمويل مقدم لإزالة قدرة الإنتاج الكاملة من المواد المستنفدة للأوزون للاستخدامات الخاضعة للرقابة في البلد. ومن المتوقع أن تواصل بلدان المادة 5 تنفيذ نظمها للترخيص والحصص ورصد الامتثال بمستويات الرقابة المنصوص عليها في اتفاقاتها حتى لو كانت الاتفاقات قد انتهت، بغض النظر عما إذا كان الإنتاج من أجل الاستخدامات المستثناة يتواصل أو أن جميع الإنتاج قد أزيل. وقد ترغب اللجنة التنفيذية في توضيح أن جميع بلدان المادة 5 المنتجة التى تمت الموافقة فيها على مشروع إزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون وتلقت تمويلا للدعم المؤسسي، ينبغى أن تواصل رصد امتثالها للأهداف المحددة في الاتفاق مع اللجنة التنفيذية بعد إنتهاء المشروع، وتبلغ الأمانة بأى أمثلة حيث لم يلبى بلد هذه الأهداف أو وجدت حالات إنتاج غير مشروع. وتخطر الأمانة اللجنة التنفيذية بتلك الحالات بحيث تقرر ما إذا كان من الملائم اتخاذ تدابير أو إجراءات.

تغييرات في نموذج الاتفاقات بموجب قطاع الإنتاج

73- من أجل ضمان الامتثال المستدام لإزالة إنتاج المواد الخاضعة للرقابة بعد إنتهاء المشروع، يمكن للجنة التنفيذية أن تنظر في التغييرات التالية على نموذج اتفاقات قطاع الإنتاج:

(أ) توضيح أن الوكالة الرئيسة المسؤولة عن مساعدة البلد في حالات عدم امتثال ممكنة، إذا طلب البلد ذلك، حتى بعد إنتهاء المشروع؛

(ب) أن البلد سيواصل رصد امتثاله للأهداف المنصوص عليها في الاتفاق بعد إنتهاء المشروع، ويبلغ الأمانة بأى أمثلة لا تلبى تلك الأهداف أو وجدت حالات لإنتاج غير مشروع؛

(ج) توضيح أن في السنوات بعد الانتهاء من المشروع، إذا لم يلبى البلد هدف الإزالة النهائي لإزالة المواد الخاضعة للرقابة بموجب الاتفاق، يعيد البلد التمويل المرتبط بالجزاء المنصوص عليه في ذلك الاتفاق إلى الصندوق المتعدد الأطراف من خلال الوكالة الرئيسة.

التحقق بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات

74- بمجرد إنتهاء الاتفاق المتعدد السنوات، تتوقف عملية التحقق من المواد الخاضعة للرقابة التى يشملها الإتفاق. ولا تطلب الأمانة عمليات تحقق مستمرة بعد إنتهاء مشروع إزالة المواد المستنفدة للأوزون وأنه مستدام. وهذه هى الحالة عندما يتوقع استمرار إنتاج استخدامات غير خاضعة للرقابة في المستقبل المنظور. وعلى العكس، قد تكون عمليات التحقق مستدامة في سياق مشروعات القضاء التدريجى على الهيدروفلوروكربون في المستقبل، حيث يتواصل استهلاك أو إنتاج المواد الهيدروفلوروكربونية كجزء من "آثار الخدمة". وفي هذه الحالات، قد يحتاج التحقق إلى الاستمرار طالما هناك استهلاك أو إنتاج استخدامات خاضعة للرقابة.

75- ومتابعة للمقررات والمبادئ التوجيهية الحالية، يشمل التحقق فقط المواد الخاضعة للرقابة المنصوص عليها في الاتفاق. ومع ذلك، شملت تقارير تحقق قليلة قدمت كجزء من طلبات الشرائح لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية معلومات عن واردات محتملة لمواد خاضعة للرقابة لم تشمل في الاتفاقات الجارية التى تم الافصاح عنها كجزء من عملية التحقق العادية (مثل، استعراض عينة من تقارير من مستوردين/مصدرين واستعراض احصائيات رسمية عن مستوردين/مصدرين). وقد ترغب اللجنة التنفيذية في تشجيع هذه الممارسة من خلال دعوة الوكالات الثنائية والمنفذة إلى تضمين معلومات عن جميع المواد الخاضعة للرقابة التى وجدت خلال المرحلة العادية للتحقق، بغض النظر عن ما إذا كانت المواد الخاضعة للرقابة يغطيها الاتفاق الذي يجرى بشأنه التحقق. وبالتزامن، قد ترغب اللجنة التنفيذية في أن تطلب من الأمانة أن تقدم تحليلا إلى الاجتماع الخامس والثمانين عن الجدوى والتكاليف الاضافية للتوسع في اختصاصات عمليات التحقق لتشمل المواد الخاضعة للرقابة التى أزيلت في السابق.

موجز

76- من أجل تيسير المراجعة، يرد موجز لملاحظات الأمانة التى قد ترغب اللجنة التنفيذية في النظر فيها، وذلك من أجل:

فيما يتعلق بالمواد الخاضعة للرقابة المحتوية في البوليولات سابقة الخلط المستوردة

(أ) توضيح أن بلدان المادة 5 هذه التي تتلقى تمويلا لمعالجة المواد الخاضعة للرقابة المحتوية في البوليولات سابقة الخلط المستوردة من الصندوق المتعدد الأطراف ينبغي أن تدرج التحقق من ذلك الاستخدام في تقارير التحقق المستقبلية المقدمة كجزء من طلبات التمويل المقدمة إلى اللجنة التنفيذية؛

(ب) ملاحظة أن بلدان المادة 5 ستستمر في الإبلاغ عن الهيدروكلوروفلوروكربون-141ب الوارد في البوليولات سابقة الخلط المستوردة بموجب تقارير بيانات تنفيذ برنامجها القطري، وأن الأمانة ستحيل إلى إنتباه اللجنة التنفيذية أي استخدام مبلغ عنه للهيدروكلوروفلوروكربون-141ب الوارد في البوليولات سابقة الخلط المستوردة بعد إزالة الاستخدام بمساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف؛

(ج) أن تطلب إلى الأمانة أن تدرج هدفا في التذييل 2- ألف وحكما يتعلق باستخدام المواد الخاضعة للرقابة الواردة في البوليولات سابقة الخلط المستوردة في التذييل 7- ألف في مشاريع الاتفاقات المستقبلية بين اللجنة التنفيذية وبلدان المادة 5 التي تتلقى تمويلا من الصندوق المتعدد الأطراف لإزالة ذلك الاستخدام؛

ضمان استمرار وحدات إدارة المشروعات في جميع المشروعات المتعددة السنوات

(د) ضمان وجود تداخل بين اتفاقين متعددى السنوات متزامنين لضمان استمرارية وحدات إدارة المشروعات في جميع الاتفاقات المتعددة السنوات، بينما يجرى التأكيدعلى الحاجة إلى وجود محاسبة مالية وإبلاغ منفصل للاتفاقات المتعددة السنوات؛

(هـ) تعديل التذييل 5-ألف في نموذج مشروع الاتفاق ليشمل طلبا بأن البلد والوكالة المنفذة تنص على دور الوحدة الوطنية للأوزون ووحدة إدارة المشروع، حسب الحاجة، في الرصد والإبلاغ بعد إنتهاء المشروع.

الاتجار غير المشروع

(ز) توضيح أن شرط الجزاء المنصوص عليه في الاتفاق مع البلد المعنى لن يطبق على تلك الحالات حيث بلد من بلدان المادة 5 يبلغ عن استيلاء على اتجار غير مشروع في المواد الخاضعة للرقابة التى تم تناولها في ما بعد طبقا للتشريع المحلى (مثل، صودرت ودمرت و/أو صدرت)؛

(ح) أن تطلب من الأمانة أن تدرج في الوثيقة بشأن بيانات البرنامج القطرى وتوقعات الامتثال قسما عن عمليات المصادرة المبلغ عنها للمواد الخاضعة للرقابة التى تم الاتجار فيها بشكل غير مشروع.

تصدير المواد المستنفدة للأوزون الموجودة في البوليولات سابقة الخلط

(ك) الطلب من جميع بلدان المادة 5 التى تتلقى مساعدة من الصندوق المتعدد الأطراف أن المنتجات أو الصادرات من المواد الخاضعة للرقابة لخلطها في بوليولات سابقة الخلط من أجل التصديرأن تبلغ عن هذه الصادرات وتحديد البلد أو البلدان التى تم تصدير البوليولات سابقة الخلط إليها، وكميات المواد المستنفدة للأوزون التى تحتوى عليها؛

(ل) أن تطلب من الأمانة أن تدرج في وثيقة بيانات البرنامج القطرى وتوقعات الامتثال قسما يوجز الصادرات المبلغ عنها من المواد المستنفدة للأوزون في البوليولات سابقة الخلط؛

استمرار الرصد والإبلاغ عن الإنتاج عملا باتفاقات عدم الإنتاج

(م) أن تطلب من حكومات الأرجنتين وجمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية والهند والمكسيك وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) أن تضمن طلبا لتمويل تحقق سنوى ورصد لإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية حتى يتم إزالة هذا الإنتاج تماما سواء عند تقديم المرحلة التالية من خططتها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية أو عند تقديم مشروع للرقابة على إنبعاثات المنتج الثانوي الهيدروفلوروكربون-23، أيهما يأتى أولا؛

توضيح بشأن الإبلاغ المتواصل بموجب قطاع الإنتاج

(ن) أن تطلب من جميع بلدان المادة 5 التى تلقت تمويلا للدعم المؤسسي لإزالة إنتاج المواد المستنفدة للأوزون من أجل استخدامات خاضعة للرقابة أن تواصل رصد امتثالها للأهداف المحددة في الاتفاق مع اللجنة التنفيذية بعد إنتهاء المشروع، وتبلغ الأمانة بأى أمثلة حيث لم يلبى بلد هذه الأهداف أو وجدت حالات إنتاج غير مشروع؛

(س) أن تطلب من الأمانة أن تخطر اللجنة التنفيذية بتلك الحالات بحيث تقرر ما إذا كان من الملائم اتخاذ تدابير أو إجراءات؛

تغييرات في نموذج الاتفاقات بموجب قطاع الإنتاج

(ع) القيام بالتغييرات التالية في نموذج اتفاقات قطاع الإنتاج في المستقبل:

(1) توضيح أن الوكالة الرئيسة مسؤولة عن مساعدة البلد في حالات عدم امتثال محتملة، إذا طلب البلد ذلك، حتى بعد إنتهاء المشروع؛

(2) أن البلد سيواصل رصد امتثاله للأهداف المنصوص عليها في الاتفاق بعد إنتهاء المشروع، ويبلغ الأمانة بأى أمثلة لا تلبى تلك الأهداف أو وجدت حالات لإنتاج غير مشروع؛

(3) توضيح أن في السنوات بعد الانتهاء من المشروع، إذا لم يلبى البلد هدف الإزالة النهائي لإزالة المواد الخاضعة للرقابة بموجب الاتفاق، يعيد البلد التمويل المرتبط بالجزاء المنصوص عليه في ذلك الاتفاق إلى الصندوق المتعدد الأطراف من خلال الوكالة الرئيسة؛

التحقق بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات

(ف) دعوة الوكالات الثنائية والمنفذة إلى تضمين معلومات عن جميع المواد الخاضعة للرقابة التى وجدت خلال المرحلة العادية للتحقق، بغض النظر عن ما إذا كانت المواد الخاضعة للرقابة يغطيها الاتفاق الذي يجرى بشأنه التحقق؛

(ص) أن تطلب من الأمانة أن تقدم تحليلا إلى الاجتماع الحادي و التسعون عن الجدوى والتكاليف الاضافية للتوسع في اختصاصات عمليات التحقق لتشمل المواد الخاضعة للرقابة التى أزيلت في السابق.

التوصية

77- قد ترغب اللجنة التنفيذية فيما يلي:

(أ) الإحاطة علما بالنظرة العامة على النظم الجارية للرصد والإبلاغ والتحقق وإنفاذ الترخيص والحصص التي الواردة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/66؛

(ب) والنظر في تنفيذ أو عدم تنفيذ أي من الملاحظات الموجزة في الفقرة 75 من الوثيقة الحالية.

Annex I

SUMMARY OF RELEVANT DOCUMENTS PREPARED BY THE SENIOR MONITORING AND EVALUATION OFFICER

Title	Description	Key findings
Executive Committee report on the evaluation of customs officers training and licensing system projects (UNEP/OzL.Pro.WG.1/25/6)	The report of the Executive Committee on the evaluation of customs officers training and licensing system projects was prepared in response to decision XIV/7, paragraph 6 of the Fourteenth Meeting of the Parties to the Montreal Protocol and presented to the 25th Meeting of the Open-ended Working Group (OEWG) in June 2005	The recommendations of the OEWG were: improving the involvement of customs, including the higher levels of hierarchy, in the ODS phase-out; amending and upgrading the legislation framework in those Article 5 countries where it is incomplete, and improving enforcement and regional cooperation; accelerating and assisting implementation of customs training, including regional activities, where appropriate; and amending training materials and contents and putting supporting information materials and identifiers to effective use
Desk study on the evaluation of the implementation of the CFC-production sector agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/40/9)	The report describes the main features of the agreements, the modalities of their implementation, the results achieved so far and their verification. Additionally, issues for further analysis during field evaluation missions are identified	The phase-out planned under the agreements has been achieved and the funding has been provided as scheduled, except for China. Plants that are designed for production of both CFCs and HCFC-22 (swing plants) have not been dismantled, because they have been converted to HCFC-22 production. However, it must be assured that they will not be reconverted to CFC manufacture. Auditing of production volumes in swing plants designed to be able to produce both CFCs and HCFC-22 might be necessary, to ensure that no CFC is produced. In decommissioning CFC-production plants, key elements should be destroyed and this process be documented and verified. In order to avoid restarting CFC production at the same or other locations, information about the fate of equipment not destroyed should also be made available to the verification team
Report on the intermediate evaluation of CFC production sector phase-out agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/42/12)	This report is a synthesis of reports of evaluation missions regarding CFC production sector phase-out agreements in three Article 5 countries (China, the Democratic People's Republic of Korea and India)	Due to the large number of plants, the sector approach adopted by the Executive Committee for these agreements has worked well. The quota systems adopted in China and India to gradually reduce CFC-production in exchange for compensations provided to the enterprises performed generally well. Policies regulating production and the institutional arrangements to implement them, as well as sales and foreign trade of CFCs and are in place in the three countries. There seems to be an adequate control of illegal production and trade. In several instances, small illegal production plants have been detected and dismantled in China, and in India, some quantities of illegally imported CFC were confiscated by customs and distributed to the CFC producers. Technical assistance has been allocated in each annual programme for India and China, and has normally been underspent. In India and China, the prices for CFC did not go up due to a lower demand created by the awareness-raising to end-users, which matched the speed of the phase-out process. The process of phase-out set in motion seems to be sustainable and on track to achieve the full elimination of CFC production planned for the end of 2009, supported by the Governments' power to impose significant penalties for any transgressions (decision 42/42)

Title	Description	Key findings
Follow-up to decision 42/12(c) on the intermediate evaluation of CFC production sector phase-out agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/43/9)	This report is in follow-up to decision 42/12(c): "To request the Government of India, in cooperation with the World Bank, to plan and verify allowable CFC production in India as so-called gross production, to review the calculations made to establish the baseline for the agreement, and to report to the 43rd meeting on their findings"	At its 42nd meeting the Executive Committee considered the report on the intermediate evaluation of CFC production sector phase-out agreements, which presented the findings and recommendations resulting from the evaluation missions to China, the Democratic People's Republic of Korea, and India in January 2004. The Secretariat received a report prepared by the Ozone Cell, Ministry of Environment and Forests Government of India and the World Bank for submission to the 43rd meeting of the Executive Committee
Desk study on the evaluation of customs officer training and licensing system projects (UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/12)	The objective of this desk study is to identify the results and impacts of the implementation of customs training projects and the adoption of import licensing systems, and subsequently to identify evaluation issues for further analysis and prepare the field visits	ODS import licensing and customs training activities were first funded as stand-alone and regional projects, but their rapid increase saw them included in the refrigerant management plan (RMP). Rigorous application of import licences and the completion of phase-out projects to reduce demand are the most productive method of controlling international trade and reducing illegal trade. To overcome the implementation issues facing these projects, the evaluation recommended *inter alia* focusing on awareness-raising of customs officers regarding ODS issues and building a specialized customs team to deal with environmental problems, strengthening local/provincial environment authorities to actively support the control procedures, relying on technicians, university staff or governmental laboratories to assist customs in identifying suspicious shipments, and combining all environmental agreement training (e.g., Basel, Rotterdam, Stockholm) in one
Desk study on non-compliance with the freeze in consumption of CFCs, halons, methyl bromide and methyl chloroform (UNEP/OzL.Pro/ExCom/46/8)	The evaluation of methyl bromide projects comprised two stages, a desk study and a Field study, which considered in detail the four largest consuming sectors in Article 5 countries: horticulture (including strawberries and bananas), floriculture, tobacco and postharvest uses. The country case studies were summarized in four sub-sector papers, which form the basis of the synthesis report	In spite of the fact that overall aggregate consumption was usually below the baseline prior to the freeze, the available information pointed to some stockpiling (possibly even significant in a few cases) taking place prior to the freeze coming into effect, especially for CFCs. However, this was followed by a rapid reduction in consumption and for many countries in such a situation there was no persistent non-compliance. A similar trend may emerge with the subsequent reduction steps. Institutional weaknesses identified as possible cause for non-compliance could be a serious impediment to sustainable compliance for a limited number of countries. The role of UNEP's Compliance Assistance Programme, as well as that of the other implementing agencies, with regard to enhancing the institutional capacity of countries to address compliance issues needs further assessment. low-volume consuming (LVC) countries may constitute about 70 per cent of the number of Article 5 countries, but their share of non-compliance with the CFC freeze was disproportionately higher (decision 46/6)

Title	Description	Key findings
Final evaluation report on cases of non-compliance (follow-up to decision 46/6) (UNEP/OzL.Pro/ExCom/50/9)	This synthesis report summarizes eight case studies on countries in past or present non-compliance with the freeze and/or reduction targets set for different ODS substances. It follows up on the desk study on non-compliance presented to the 46th meeting of the Executive Committee (UNEP/OzL.Pro/ExCom/46/6) and the resulting decision 46/6	In each of the countries visited by the missions, there are still some specific problem areas and challenges ahead to achieve or maintain sustainable compliance. The following main causes were identified for non-compliance: Internal instability due to armed conflicts or political and economic transformation; late start of phase-out activities; delays in implementing phase-out projects and developing legal framework; and deficiencies in communication and cooperation with key stakeholders. Most of the countries covered by this report succeeded in returning to compliance with the freeze obligations, and some also with all ODS consumption reduction targets including those for 2005. One of the most important incentives for this achievement has been the commitment of meeting the targets set by the respective plan of action submitted to the Implementation Committee and approved by the Meeting of the Parties (decision 50/7)
Final report on the evaluation of CTC phase-out projects and agreements (UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/12)	The evaluation focused on CTC used as process agents and on CTC production. It covers the first phase of the evaluation, a desk study presented at the 48th meeting and the case studies subsequently undertaken in China, the Democratic People's Republic of Korea, India, and Pakistan	Compliance was achieved for most Article 5 countries, which is an important achievement in view of the relatively late start of CTC projects and the challenging 85 per cent reduction step without an intermediate freeze. However, eight countries reported some excesses in consumption for 2005, the largest two being Mexico (61.4 ODP tonnes) and Pakistan (86.6 ODP tonnes). Important policy measures have included the installation of import controls (and sometimes outright bans as in China) and corresponding training of customs officials; the issuing of quotas to CTC producers in countries with CTC production; and the issuing in some cases of specific consumption or trading quotas. There are some sustainability issues in that, unlike other presently controlled substances, CTC production will continue and might further increase after the phase-out of controlled production and consumption in 2010. Furthermore, demand will progressively decline to a point where it will be lower than the minimum amount of CTC being co-produced. Selling CTC even at very low prices will still be more profitable than destroying it, with an ensuing risk of CTC being placed on the market without licences. Such low prices could also result in illegal use of CTC by users, who see it as the best available process agent or solvent option. Hence, ongoing monitoring systems will be vital. Other sustainability issues concern the potential influence of decision XVIII/17 of the Meeting of the Parties, which accepted the reasoning that some apparent overproduction of CTC could be stockpiled for future feedstock use. This could lead to some leakages of CTC for controlled uses if stocks are not strictly controlled, monitored and verified (decision 51/11)

Title	Description	Key findings
Desk study on the evaluation of management and monitoring of national phase-out plans (NPPs) (UNEP/OzL.Pro/ExCom/51/13)	The objective of this evaluation is to complement the evaluation of RMPs and NPPs in non-LVC countries (document UNEP/Ozl.Pro/ExCom/48/12), which focused primarily on the refrigeration sector and was not able to analyse in depth the management, monitoring and verification aspects of the NPPs. The evaluation and the field visits: reviewed the indicators for assessing implementation delays and difficulties; and analysed the coordination between several implementing agencies (IAs) engaged in implementing a NPP	The phase-out programmes reviewed are, in general, on target. The evaluation raised the question of the cost-effectiveness of the project management unit (PMU) frameworks, in which the PMU can either be a sub-set of the national ozone unit (NOU) or an entirely separate entity working remotely. Therefore, it is essential to ensure that the capacity building, especially working with the private and informal sectors, is not confined to the PMU, but communicated on an on-going basis to the NOU. No lack of coordination or delays was reported between the agencies. The IAs need to assist the PMU and NOU in the development and implementation of the associated legislation and regulations, supported by capacity building, institutional strengthening, stakeholder participation and development of ownership. It is thus necessary to ensure that the NPP is mainstreamed into the national plans and policies of the country, which requires cooperation with other governmental agencies (decision 51/12)
Final report on the evaluation of terminal phase-out management plans (UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/8)	This synthesis report summarizes the evaluation reports on the role and the effects of terminal phase-out management plans (TPMPs), which have been prepared in several LVC countries, and assesses the findings of a sample of country case studies carried out in eight LVC countries	Early CFC phase-out has generally been achieved through an efficient public-private partnership forum consisting of all stakeholders, a strict implementation of quota systems and the development of market conditions rather than through investment activities. The sustainability is ensured by the efficient operation and enforcement of the import licensing system, as well as continued monitoring and public awareness campaigns. Experience with the phase-out of CFCs can and should be used for the development of a strategy of HCFC phase-out. Although none of these countries covered by this sample have established a PMU, they are all in compliance with the TPMP agreement and the CFC phase-out targets. However, they would benefit from strengthening their monitoring to provide regular and reliable data on recovery and recycling (R&R) operations. Most countries benefited from the flexibility clause, which made it possible to shift resources from one activity to another if deemed necessary to achieve targets (decision 58/6)
Final evaluation report of multi-year agreement projects (UNEP/OzL.Pro/ExCom/69/12)	This report follows the recommendations of a previous desk study for the evaluation of multi-year agreements (MYAs) to further inquire into a series of issues related to the effectiveness of MYA activities and for lessons learned and good practices for the implementation of the HPMP. It is based on data collected during field visits to eight non-LVC countries between January and February 2013 and it focuses mainly on the refrigeration and foam sectors	The refrigeration training activities have contributed not only to promoting actual reduction in CFC consumption but also to building the credibility of Government actions and environmental initiatives in general in the sector, creating favourable ground for future endeavours such as HPMP implementation. NPPs incorporate training in good servicing practices for refrigeration technicians, which is often accompanied by the procurement and distribution of servicing tools, either as a continuation of RMPs or as a distinctive component. A cause for concern is the undesirable market developments, such as the massive presence of low-quality CFC alternatives, which can damage the equipment and affect the attitude of the sector towards change. The existing recovery, recycling and reclamation equipment is successfully collecting and recycling HCFC-22, reducing the demand for HCFC imports. However, IAs and NOUs need to improve the logistics of transportation between refrigerant collection points and R&R centres, support the regulatory binding

Title	Description	Key findings
		conditions for quality assurance and scope of coverage, as well as the economic model for a sustainable operation, including a system of incentives and stimulus. Sustainability would be ensured by the reinforcement of institutional strengthening activities. The evaluation found positive social and economical impacts of the CFC phase-out (decision 69/11)

Annex II

SUMMARY OF CUSTOMS AND ENFORCEMENT UNEP OZONACTION TOOLS, PRODUCTS AND SERVICES

As part of CAP's work in assisting countries to comply with their HCFC phase-out commitments and sustaining compliance with prior targets, OzonAction provides support to strengthen national capacity for effective customs and trade controls. This is achieved through the development of a range of materials intended to support customs and enforcement officers in their work to implement national licensing systems for ozone-depleting substances (ODS), and future commitments on HFCs under the Montreal Protocol, to detect and prevent illegal trade in these chemicals, and to facilitate legal trade. Many of these materials are produced in cooperation with our partner organizations.

1. Publications and guides

Training Manual for Customs Officers: Saving the Ozone Layer - Phasing out Ozone-depleting Substances in Developing Countries - Third Edition

This training manual provides the necessary guidance and information to effectively monitor and facilitate the legal trade in ozone depleting substances and to combat their illegal trade. It presents information on the international policy context and an overview of technical issues, including information on chemicals and products traded and how these may be smuggled. The manual is intended for use in conducting training programmes for customs officers, as well as serving as a stand-alone reference document. Now in its third edition, this version takes into account the developments in international trade and provides new material to reflect changes in the Montreal Protocol, Harmonized System (HS) codes, licensing systems and other relevant information since its original publication in 2001 and its second edition in 2008. The guide is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (published 2013).

Ozone-depleting Substances Smuggling and Concealment: Case Study Handbook

This handbook, which provides information and guidance on commonly used methods of smuggling and concealment of ODS, is intended to promote cooperation between criminal justice agencies within borders and to strengthen the law enforcement response to the illegal trade in the chemicals controlled under the Montreal Protocol. The handbook is targeted to enforcement officers and is particularly beneficial to police, customs and border security officials. It provides technical information that will reinforce officers' understanding of ODS and assist with the recognition and detection of illegal trade in these chemicals. The handbook was developed in cooperation with the INTERPOL Environmental Crime Programme. It is available on demand only (due to its enforcement-sensitive content) and has been distributed at relevant meetings (published 2013).

Risk Assessment of Illegal Trade in HCFCs

This report provides a summary of recent cases of illegal trade, and the policy measures in place to combat HCFC smuggling. By considering market conditions for HCFCs and drawing parallels with the context and methods used by smugglers which led to chlorofluorocarbon (CFC) smuggling, the report provides an analysis of the risks of HCFC smuggling becoming entrenched, and makes recommendations on how this illegal trade can be prevented. The report was developed in cooperation with the Environmental Investigation Agency. The guide is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (published 2011).

Informal Prior-Informed Consent (iPIC): Supporting Compliance through Prevention of Illegal and Unwanted Trade in Ozone-depleting Substances

This short booklet briefly describes how the iPIC system works and its advantages. It provides some information on results and successes from iPIC and encourages countries that are not yet members to join and to begin to reap the benefits of this initiative. The booklet is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (published 2015).

Legislative and Policy Options to Control Hydrofluorocarbons

This booklet provides developing countries with a suite of different options that they may wish to consider, including both mandatory and voluntary approaches to developing, enacting and enforcing different legislative and policy measures to facilitate a smooth HFC phase-down process. This guide complements the previous OzonAction publication, HCFC Policy & Legislative Options: A Guide for Developing Countries (2010). The booklet is available on the OzonAction website (published 2018).

Establishing an HCFC Import Quota System

This booklet provides the necessary information and practical guidance for developing countries to design and implement a workable and effective quota system that will contribute to ensuring the country's compliance with the Montreal Protocol HCFC phase-out schedule. The booklet is available on the OzonAction website and has been distributed at relevant meetings (published 2012).

2. Fact sheets and information notes

UNEP's OzonAction continues to prepare fact sheets providing relevant information and describing the immediate and future challenges to be addressed by the different Parties. The following fact sheets and information notes are of specific interest to customs and enforcement officers, and NOUs:

Customs poster: The updated customs poster provides concise information on ODS and alternatives and a short checklist of issues for customs officers to keep in mind when handling ODS shipments (updated 2016).

Customs officer's quick tool for screening ODS: A quick reference tool for customs and enforcement officers that provides access to the key information regarding ODS and their alternatives and relevant customs codes.

Refrigerant designations: A fact sheet produced by ASHRAE in cooperation with UNEP OzonAction, which provides information on refrigerant designation and safety classification, the fact sheet is updated every six months to indicate the new refrigerants which are assigned “R” numbers (ASHRAE designations).

HS code factsheets:

- HS nomenclature (HS codes) for HCFCs and certain other ODS (post-Kigali update)
- Commonly traded HCFCs and mixtures containing HCFCs (post-Kigali update)
- Commonly used non-ODS substitute refrigerants (post-Kigali update)
- Common products and equipment containing or reliant on HCFCs
- HS codes for HFCs: Actions to take ahead of the new 2022 HS (*in production, with WCO*)

Free-trade zones (FTZs) and trade in ODS: As part of international trade, many shipments of ODS pass through FTZs and a lack of proper oversight and controls in such zones can create an environment where illegal trade in ODS can proliferate. This paper provides a brief overview of the subject.

The iPIC mechanism: The iPIC mechanism is a voluntary and informal system of information exchange on intended trade between the authorities in importing and exporting countries that are responsible for issuing ODS trade licences. This fact sheet gives an overview of how this informal mechanism operates and provides some interesting information on the results of the control and monitoring of ODS trade conducted through iPIC.

The Kigali Amendment to the Montreal Protocol - HFC phase-down: This short paper provides an overview of the Kigali Amendment and its phase-down schedules.

Kigali amendment fact-sheet series and poster: Following the adoption of the Kigali Amendment to the Montreal Protocol on Substances that Deplete the Ozone Layer, UNEP's OzonAction prepared a series of fact sheets describing the immediate and future challenges to be addressed by the different Parties between now and until the Amendment comes into force. A timeline poster is also available.

All the fact sheets/briefs are available on the OzonAction website and have been distributed at relevant meetings.

3. Mobile applications, videos and web-based tools

In addition to a gas app and refrigerant identifier video app, the following products have been developed:

iPIC: The online iPIC system provides participating countries with real-time, 24-hour, 7-days-a-week personalized access to key licensing-system data in each of the 100 participating countries. The system provides a standardized and secured repository of iPIC data. Features of the online iPIC include the ability to search specific items of information; an interactive query and information sharing forum; the ability to generate various reports and statistics; and the ability to update iPIC information with the information from a previous year. It is equipped with a FAQ section to answer basic questions and a help section which explains how to use the online system; multi-lingual capability; and an interactive colour-coded map displaying country iPIC information sheet status. iPIC-online is accessible on an invitation-only basis (i.e., not open to the public). The platform is currently being upgraded and streamlined.

Combatting illegal trade in ODS - Training video: This 26-minute training video provides customs and enforcement officers with an overview of illegal trade in ODS, and shows specific cases and examples from around the world. It provides practical guidance and tips on identifying suspicious shipments and smuggled ODS. The video is available on demand only (due to its enforcement-sensitive content) and has been distributed at relevant meetings (published 2014).

4. Online training tools

E-learning modules for customs officers: OzonAction and the World Customs Organization (WCO) jointly developed an e-learning course in 2009 devoted to the enforcement of the Montreal Protocol. The course has been updated several times. The course is based on the UNEP Training Manual for Customs and Enforcement Officers (Third Edition) and reflects WCO's expertise in developing and delivering online training to customs officers worldwide. The e-learning modules are hosted and disseminated through the WCO *CLiKC* platform. The e-learning is accessible on an invitation-only basis to all customs

officers and NOUs on request (it is hosted on a closed enforcement platform). Updates and maintenance are ongoing.

OzonAction web pages: OzonAction hosts a specific customs and enforcement page with a range of materials intended to support customs and enforcement officers in their work to implement national licensing systems for ODS, to detect and prevent illegal trade in these chemicals, and to facilitate legal trade.

5. Special services in cooperation with partners

WCO

UNEP and the WCO have had long-standing cooperation on the issues related to trade (and prevention of illegal trade) in ODS controlled under the Montreal Protocol and their alternatives. This cooperation was formalized with an MOU signed in 2003 as a cooperation framework between the two agencies, and has led to specific concrete initiatives such as:

- Developing e-learning modules on the Montreal Protocol and ODS trade with dissemination through WCO *CLiKC* platform (see above)
- Cooperation on specific WCO operations:
  - The Sky Hole Patching Initiative on ODS and hazardous waste, 2006 to 2009;
  - Sky-hole Patching Project II, in 2010: Customs from over 80 countries conducted a six-month global project to monitor trade and fight ODS smuggling, with support from the WCO, UNEP and NOUs.
  - Ongoing operation on waste and ODS
- OzonAction representation at relevant meetings and workshops, including:
  - WCO Enforcement Committee,
  - Customs Cooperation Council,
  - Working Group on Commercial Fraud,
  - WCO Regional Intelligence Liaison Office (RILO) meetings,
- Participation of WCO HQ and RILO representatives at OzonAction workshops and training sessions
- Cooperation on ECA and global ozone protection awards
- Survey/evaluation: comprehensive global assessment of customs training methodologies and infrastructure (Montreal Protocol), carried out in cooperation with the WCO
- Communication on issues of HS codes for ODS and alternatives, and other issues for joint fact sheets, expert review of OzonAction fact sheets and the customs training manual, and guidance to countries
- OzonAction information materials and tools, uploaded on the secure *WCO Environet* platform

Green Customs

OzonAction is a member of the Green Customs Initiative. This initiative, launched in 2004, is a partnership of international organizations cooperating to enhance the capacity of customs and other relevant border-control officers to monitor and facilitate the legal trade and to detect and prevent illegal trade in environmentally sensitive commodities covered by relevant trade-related Multilateral Environmental Agreements (MEAs) and international conventions. OzonAction (in cooperation with the Ozone Secretariat) provided a chapter on the Montreal Protocol and illegal trade in ODS to the Green Customs Guide.